الأمم المتحدة

A/78/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **24**

الأربعاء، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 38 من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/78/84)

مشروع القرار قرار (A/78/L.5)

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/78/L.5 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. كذلك تؤيد الرابطة البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وأوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

لقد دأبت الجمعية العامة على تبني هذا القرار بأغلبية ساحقة منذ تقديمه في عام 1992، وهذه هي السنة السابعة التي تدلي فيها الرابطة ببيان في الجمعية العامة لحث الولايات المتحدة على رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا في أقرب وقت ممكن. ما فتئت جميع الدول الأعضاء تقريباً في كل عام، ومنها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تؤيد المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أي المساواة في السيادة وعدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، وأكدنا مجدداً على وجوب حل الخلافات بين الدول بالحوار والمشاركة وليس بالمواجهة والعزلة.

لا تزال تقارير الأمين العام، وآخرها الوارد في الوثيقة A/78/84، توثق الأثر الشديد والعقابي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا؛ إذ تكبدت كوبا نتيجة عقود الحصار الستة تريليونات الدولارات، ومن 1 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023، تكبدت كوبا خسائر تقدر بنحو 4,87 مليار دولار جراء ذلك الحصار. ويذكر التقرير أنه ”لا يمكن إنكار تأثير الحصار على نوعية الحياة والخدمات المقدَّمة للسكان“. (A/78/84، ص 29)

فعلى سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة والشركات الأجنبية أو لم تستطع تزويد كوبا بالأدوية والمعدات اللازمة بشدة. يستشهد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تقرير الأمين العام بمختلف المبادرات الخاصة للولايات المتحدة للحد من ذلك، ويرى أن الحواجز التي يفرضها الحصار لتقييد التعاون في مجال الرعاية الصحية تُقام "خلافاً لإرادة شعب الولايات المتحدة الأمريكية" (المرجع نفسه، ص 31). غير أنه مما يؤسف له أن 80 في المائة من سكان كوبا الآن لا يعرفون كوبا إلا وهي تحت الحصار.

علاوة على ذلك، فإن قرار الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2021 بوضع كوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب "بناء على حجج غير متسقة وبدون أدلة" (المرجع نفسه، ص 35) كما ورد في تقرير الأمين العام، لا يقوض شرعية تلك المعركة العالمية الأوسع، بل يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية للحصار على كوبا من دون داعٍ بمنعه كثيراً من الشركات والكيانات المالية عن شمول كوبا وتقديم الخدمات لمواطنيها، إذ يشير التقرير مثلاً إلى تعليق عشرات البنوك عملياتها مع كوبا.

من البديهي أن الحصار يعيق أيضاً التزام كوبا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويذكر تقرير الأمين العام أن الحصار "يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان" و "للحصار أثر... على التنمية البشرية عموما". (المرجع نفسه، ص 174). وبينما تخلف العالم عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجدر بالدول القوية ألا تخلق مزيداً من العقبات في وجه التنمية المستدامة.

في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات عالمية ملحة تتطلب التعاون الدولي، نحث الولايات المتحدة وكوبا على الدخول في حوار بناء يرتكز على الاحترام المتبادل. وتضم رابطة أمم جنوب شرق آسيا صوتها إلى أصوات بقية أعضاء الجمعية العامة لتحث الولايات المتحدة على إنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا في أقرب وقت ممكن، وحذف كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واتخاذ خطوات نحو تطبيع العلاقات، واستخدام نفوذها لتحريك الأمواج التي ستنقذ الجميع.

السيد محمد لغظف (موريتانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن مشروع القرار A/78/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

من دواعي القلق الشديد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال سارياً بعد ستة عقود. ومما يكتسي أهمية بالغة أن الجمعية العامة تطالب بشدة منذ أكثر من 30 عاماً إنهاء الحصار باعتماد مشروع قرار بشأن هذه القضية. وبالرغم من الرسالة المتكررة التي وجهتها الجمعية في لقاءاتنا السابقة، فإن الحصار لم يتوقف بل أصبح أقوى من أي وقت مضى. إن الحصار لا يؤثر على القطاع التجاري الكوبي والأنشطة الاقتصادية الوطنية فحسب، بل يجر أيضاً عواقب إنسانية وخيمة على سكان كوبا. كما تعوق هذه السياسة قدرة البلدان الأخرى على الاستثمار في كوبا والتجارة معها بسبب آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

يساورنا قلق شديد إزاء الزيادة المطردة لآثار الحصار بعد إدراج كوبا ظلماً في قائمة البلدان التي يُزعم أنها راعية للإرهاب. بسبب هذا الإجراء أصبحت العمليات المصرفية، فضلاً عن العمليات المالية، في غاية الصعوبة بالنسبة إلى كوبا، مما يعرقل دخولها في سلسلة التوريد العالمية. نحض على رفع كوبا من تلك القائمة، فوجودها يتناقض مع التعاون الكبير الذي دأبت على تقديمه إلى بلدان الجنوب العالمي.

إن للحصار أثراً ملحوظا على النظام الصحي الوطني، وتتبدى مظاهره في الصعوبات التي تواجهها الصناعات المحلية في شراء المواد اللازمة لحفظ الأغذية وإنتاج الأدوية وغيرها من المنتجات، نظراً للقيود المفروضة حالياً على كوبا فيما يتعلق بشراء السلع التي تزيد فيها نسبة المكونات الأمريكية عن 10 في المئة. إن هذا الوضع العام لا يزال يقلقنا.

ونسعى جاهدين للعمل لصالح البشرية ورفاه شعوبنا. لقد اتفق قادتنا هنا في الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة والتزموا بالاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. في هذا الصدد، يشكل الحصار المفروض على كوبا عقبة أمام شعبها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتعارض مع التزامنا

بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لذلك تنضم منظمة التعاون الإسلامي إلى الأغلبية الساحقة الداعية لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وتؤيد الدول الأعضاء في المنظمة مشروع القرار A/78/L.5 وتهيب بالدول الأعضاء أن تصوت مؤيدة له، كما فعلت في السنوات السابقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند، نظراً لكثرة الوفود المدرجة في القائمة.

ما لم أسمع أي اعتراضات، سأعتبر أن الجمعية توافق على إقفال قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

رحبت الجماعة بالخطوات التي اتخذتها كوبا والولايات المتحدة بين عامي 2015 و 2016 لبدء عملية تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية، والتي بدأت فصلاً جديداً في تاريخ السلام والتعايش فيما بين دول الأمريكتين. ولكن يؤسفنا أن الحصار لا يزال حقيقة واقعة على الشعب الكوبي ومن دون شك، ما برح يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية الطبيعية في كوبا.

يؤكد تقرير الأمين العام (A/78/84) تكلفة هذه السياسة على كوبا، كونها تلحق ضرراً كبيراً بلا مسوّغ برفاه شعب كوبا وتتناقض مع رغبة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السلام، على النحو المبين في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونصها وروحها ومقاصدها. وتكرر الجماعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضها القاطع لتطبيق القوانين والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، مثل قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية والملاحقة القضائية المتزايدة التي تستهدف المعاملات المالية الدولية لكوبا، مما يتعارض مع الرغبات السياسية للمجتمع الدولي.

نعارض أيضاً إدراج كوبا المجحف في قائمة الدول الراعية للإرهاب، فهذا الأمر فضلاً عن عدم إثباته قد زاد من الأثر المثبط للقيود المتصلة بالحصار وقوض من فرص كوبا في إقامة علاقات تجارية ومالية مع الشركاء الدوليين. نحث حكومة الولايات المتحدة على إنهاء تلك التدابير.

تشدد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إعلانها الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الذي اعتمده مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بوينس آيرس في 24 كانون الثاني/يناير 2023. وطلبنا فيه إلى حكومة الولايات المتحدة التقيد بالقرارات المتعاقبة للجمعية العامة، والاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. كما تكرر الجماعة الإعراب عن عميق قلقها إزاء التشدد في هذه السياسة ورفضها للبعد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار، الذي ما انفك يرتب أثرا شديدا على المعاملات المالية الدولية لكوبا وعلى رفاه الشعب الكوبي.

يحدد ميثاق الأمم المتحدة الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءاً من التراث القانوني للبشرية وجزءاً من القانون الدولي. لا ينبغي لأي عضو أن ينتهكها أو يقوضها. ينبغي للدول الأعضاء تعديل إجراءاتها الوطنية والدولية بما ينسجم مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقنا. وتؤيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقوة اعتماد مشروع القرار A/78/L.5،

المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ونشدد على عدم الاتساق في تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي لا يؤيدها القانون الدولي ولا نص ميثاق الأمم المتحدة ولا روحه ولا مقاصده ولا مبادئه. كما نكرر نداءنا إلى الولايات المتحدة لكي تستجيب لمناشدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكل منطقة من مناطق العالم وشعوبها، وأن تنهي وإلى الأبد الحصار الجائر المفروض على كوبا.

والآن، سيدي الرئيس، استجير بسعة صدركم حيث سأدلي ببضع ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

قبل البدء ببياني، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الجماعة الكاريبية والبيان الذي أدليت به للتو بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في كل عام، وبموجب القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، تعلن الجمعية العامة تأييدها الساحق لكوبا. ومنذ اتخاذ ذلك القرار في عام 1992 (القرار 19/47)، جسَّد ذلك النص إدانة الأعضاء الحازمة لاستمرار الحصار المفروض على كوبا.

تستند معارضة سانت فنسنت وجزر غرينادين للتدابير الجارية إلى دفاعها الثابت عن المبادئ الأساسية للنظام المتعدد الأطراف، المكرسة بمنتهى الوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بكافة أشكاله. يؤدي التطبيق المتكافئ لتلك المبادئ والتقيد بها، إلى جانب المبادئ الأخرى الراسخة في الميثاق، دوراً لا غنى عنه في ضمان التعايش السلمي بين الأمم.

تحقيقاً لتلك الغاية، نشدد على أن استمرار فرض الحصار لا يشكل انتهاكاً للميثاق فحسب – وهذا يُعد إهانة للقانون الدولي – بل إنه أيضاً غير إنساني وظالم وغاشم. لذلك نناشد الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق لتحاشي سن وتطبيق قوانين وتدابير تقع ضمن القوانين والتدابير الواردة في مشروع القرار A/78/L.5. نناشد أيضا الدول التي فرضت هذه التدابير أن تتخذ ما يلزم من خطوات وإجراءات لإلغائها أو إبطالها.

إننا نرفض رفضاً قاطعاً فرض بعض الدول تدابير انفرادية غير قانونية على دول أخرى بوصفها أطرافاً مسؤولة في المجتمع الدولي وتؤدي إلى نتائج عكسية. هناك واجب قانوني وأخلاقي على عاتق الدول الأعضاء لمعارضة تطبيق السياسات المحلية خارج الحدود الإقليمية وهذا ما ينتهك القانون الدولي – وهو الإطار الشامل الذي نُظِّم وأُنشئ لحماية وجود سلمي ومزدهر لنا .

وإذ نتطلع إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نذكِّر بالتزام الدول الأعضاء بعدم ترك أحد خلف الركب. إن الحصار المستمر حاجز لا داعي له يعيق قدرة كوبا على تحقيق تلك الأهداف على قدم المساواة مع بقية المجتمع الدولي.

وإذ نعترف بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوبا في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والالتزام الطيب الذي أظهرته للوفاء بأهداف التنمية المستدامة على الرغم من الحصار القائم، نعرب أيضاً عن بالغ قلقنا تجاه الأثر الملموس والمحبط للحصار المفروض عليها، والذي يقع عبؤه مباشرة على شعبها ويؤثر على المنطقة كلها.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين، إذ تلاحظ أن هذه التدابير غير القانونية يمكن أن تتعارض مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه ومبادئه ومقاصده، تعرب عن تأييدها القوي لاعتماد مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ونؤكد من جديد موقفنا ومؤداه أن رفع الحصار من دون شروط أمر لازم لأي تقارب ذي جدوى بين الولايات المتحدة وكوبا، ونحث الولايات المتحدة على الالتفات إلى النداءات المستمرة التي تطلقها الدول الأعضاء التي تعارض هذه السياسات الضارة. هذه هي الطريقة الوحيدة لتهيئة بيئة مواتية لحوار قائم على الاحترام المتبادل يمهد طريقاً مستداماً إلى الأمام.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني الإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظومة

التكامل بين دول أمريكا الوسطى: بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي السلفادور.

تكرر الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى الإعراب عن تضامنها التاريخي الثابت وأصدق تمنياتها للشعب الكوبي بالرفاه والازدهار. نرحب بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، ونعرب عن تقديرنا له.

في سياق دولي معقد، لا تزال كوبا تخضع لحصار اقتصادي وتجاري ومالي لا مسوغ له، وأعاق طوال عقود رؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتضحت الطبيعة غير الإنسانية لهذه السياسة، التي تلحق ضررا بالشعب الكوبي بأكمله.

لقد صعّبت القيود المرتبطة بالحصار على سلطات الصحة العامة الحصول على الإمدادات والمعدات الطبية الأساسية، وخاصة المتعلقة بتصنيع اللقاحات الكوبية ضد فيروس كوفيد-19، بل تعرقلَ حتى الحصول على الأكسجين الطبي في بلدان أخرى، مما تسبب في فقدان الكثير من أحباء الكوبيين.

وبالمثل، نتيجة لتنفيذ الحصار لا تستطيع كوبا الحصول على الأدوية اللازمة لعلاج سرطان الأطفال. وفي مواجهة هذا المأزق فإن المؤسسات الطبية الكوبية مجبرة على استخدام علاجات ورمية أكثر قسوة على المرضى. يجب أن لا يعاني أيضا الأطفال المصابون بهذه الأمراض في كوبا بسبب تلك السياسة البالية والمؤلمة.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، فمن المؤسف أن آثار الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد والتي تؤثر على قطاعات الطاقة والغذاء والبيئة والاقتصاد والمال، بالإضافة إلى الأثر التراكمي للوباء، لم تكن أسباباً كافية لإحداث تغيير في السياسة واتخاذ خطوة نحو مزيد من التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

لقد أدى إدراج كوبا تعسفياً وبلا مسوّغ في قائمة الدول الراعية للإرهاب إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها للدخول في التجارة الدولية والقيام بالعمليات المالية، مما تسبب في إنهاء عقودها وعلاقاتها مع الكيانات المصرفية، وغير ذلك من الصعوبات.

إن تصنيف كوبا الباطل على أنها بلد إرهابي يجب أن ينتهي على الفور. فقد تسبب ذلك في تكاليف وعواقب لا تحصى على الاقتصاد الكوبي، مما زاد من حدة أثر الحصار، ولا سيما على الشعب الكوبي. لذلك نشدد على الحاجة الملحة إلى عكس ذلك التدبير بغية تخفيف النقص الذي يعاني منه الشعب الكوبي.

على الرغم من المشاكل التي عانت منها كوبا على مر السنين، فإننا ممتنون لدعمها القيم والحازم لبلدان أمريكا الوسطى في كل كارثة أو صعوبة تواجهها. لم نر من كوبا سوى التضامن والدفء والإحسان.

ستؤيد البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى اعتماد مشروع القرار A/78/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، مع إعادة تأكيد التزامها التام بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وخاصة تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتأمل الدول الأعضاء في المنظومة ألا يقتضي الأمر في المستقبل القريب اتخاذ قرار مثل القرار المعروض علينا اليوم، والذي جمعنا أيضاً لأكثر من 30 عاماً، وأن نجتمع بدلاً من ذلك للاحتفال بنهاية عمل لا مسوغ له وبنهاية معاناة أجيال من الكوبيين.

إن العمل من أجل السلام والتعاون لإيجاد حلول لتحدياتنا المشتركة هدفان تهتدي بهما المنظمة في عملها، وإن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو السبيل الوحيد لصناعة حاضر ومستقبل شاملين للجميع.

السيد كووبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين بشأن البند 38 من جدول الأعمال، المعنون

”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن البند الذي نناقشه اليوم (A/78/84).

تعرب المجموعة عن أسفها لكون الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود لا يزال نافذاً ويطبق بالكامل. ونأسف للسياسة التي وضعتها الإدارة الأمريكية مؤخراً بهدف تعزيز الحصار المفروض على كوبا، الذي لا يزال سارياً على الرغم من التغيير في الحكومة والذي نعتقد أنه عقبة في طريق تحقيق تطبيع العلاقات بين البلدين.

نعرب عن بالغ قلقنا إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث تجاوزه في طابعه للحدود الإقليمية، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. يشكل تطبيق ذلك القانون انتهاكاً واضحاً لحرية التجارة بين الدول بسبب غرضه المخيف بمعاقبة أي معاملات تجارية أو استثمارية بين كوبا وأي بلد آخر.

على نفس المنوال، ندعو إلى رفع اسم كوبا فورا من قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للبلدان التي يزعم أنها راعية للإرهاب. إن كوبا شريك نشط منذ أمد بعيد لأعضاء المجموعة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبفضل الجهود التي بذلتها كوبا، طورت بلدان عديدة داخل المجموعة إمكاناتها العلمية والتقنية. إننا لا نعرف عن كوبا إلا الصداقة والتضامن؛ ولا نعرف شيئاً عنها يتعلق بالإرهاب.

إن إدراج كوبا في تلك القائمة لا يضر بسمعتها فحسب، بل إنه أيضاً من بين أهم عناصر تعزيز الحصار مؤخراً. وبسبب هذا التصنيف، كان من الصعب للغاية على كوبا المشاركة في عمليات مصرفية دولية، بغض النظر عما إذا كانت حالة شركات حكومية و/أو شركات عامة أو منظمات خاصة من أصحاب المشاريع، مما يهيئ ظروفاً ضارة للغاية لتنمية الكوبيين ورفاههم.

تؤكد مجددا مجموعة الـ 77 والصين التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وروحه، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ونعتقد أن من واجب ومن ومسؤولية كل دولة عضو الامتثال التام لتلك المبادئ، وأن أي سياسة أو عمل يتجاهلها – وفي هذه الحالة، الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية المفروضة على كوبا – ينبغي إلغاؤها فوراً.

يساور مجموعة الـ 77 والصين قلق بالغ إزاء الأثر المنهك الذي يسببه حصار الولايات المتحدة على كوبا وشعبها والذي مرت عليه أكثر من 60 سنة. فقد كلف الحصار كوبا خسائر تقدر بنحو 4,87 مليار دولار بين 1 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023. إن الضرر المباشر وغير المباشر الذي لحق بكوبا جسيم جراء الحصار المفروض عليها. فهو يؤثر على جميع القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي، بما في ذلك قطاعات الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلاً عن التجارة والاستثمار والسياحة والنظام المصرفي. وتستمر الملاحقة القضائية التي تستهدف المعاملات المالية الكوبية في الولايات القضائية لبلدان ثالثة، الأمر الذي كان له أثر رادع كبير من الناحية الاقتصادية.

يتحول الاستثمار الأجنبي المحدود وصعوبة الحصول على ائتمانات التنمية مباشرة إلى مصاعب اقتصادية ومعاناة إنسانية لشعب كوبا. كان الحصار أيضا عقبة كأداء أمام الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ويساورنا القلق إزاء احتمال أن يؤدي استمرار الجزاءات الاقتصادية إلى تقويض حقيقي لإمكانات كوبا الإنمائية بتأخير النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فيها تأخيراً مجحفاً. نتيجة لتلك التدابير الانفرادية، سيستحيل على كوبا الشروع بنجاح في السير على طريق التنمية المستدامة المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تعهدت جميع الدول الأعضاء بدعمها.

طوال عدة عقود، ما برحت تقدم كوبا إسهامات مستمرة وواسعة النطاق للمجتمع الدولي، لا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت مساعدتها للبلدان الأخرى في سياق جائحة مرض فيروس كورونا مثالاً عظيماً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. نكرر

نحن، أعضاء مجموعة الـ 77 والصين، الإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار A/78/L.5، وكذلك دعوتنا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

إن إلحاحية وضرورة رفع الحصار أضحت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، خاصة وأن هذه هي المرة الثلاثون التي ستتخذ فيها الجمعية العامة قراراً يدعو إلى إنهائه. لذلك نناشد المجتمع الدولي تكثيف جهوده لدعم رفع الحصار، لا لتحسين أفاق كوبا فحسب، بل أيضاً لمساعدة جميع أعضاء المجتمع العالمي في سعيهم إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل.

السيدة رامبالي (سانت لوسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن البند 38 من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

تؤيد الجماعة الكاريبية البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ترحب الجماعة ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، الموجود معنا في جلسة اليوم.

نعود إلى هذه القاعة لنؤكد مرة أخرى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام السيادة وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. ونؤكد من جديد أيضا أنه لا يمكن أن تكون هناك استثناءات لانتهاكات القانون الدولي إذا أريد للأمم المتحدة أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء عند التوقيع على الميثاق.

يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انتهاكاً واضحاً للميثاق والقانون الدولي. وتطبيق قوانين دول ثالثة خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع نص أحكام الميثاق وروحه ويتجاهل مبادئ تعددية الأطراف التي نلتزم بها جميعاً.

دأبت الجمعية العامة طوال أكثر من ثلاثة عقود على الدعوة بأغلبية ساحقة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا. مع ذلك لا يزال الحصار مستمراً في تحد للقانون الدولي والقرارات العديدة التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً.

تشجب الجماعة الكاريبية بشدة استمرار فرض الحصار. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الأثر السلبي العميق الذي خلفته تلك التدابير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكوبا وعلى سبل عيش الشعب الكوبي ورفاهه. ويشكل الحصار أيضاً عائقاً أمام التعاون الإقليمي الذي تقيمه الجماعة الكاريبية مع كوبا. لذلك يتحتم على الجماعة الكاريبية أن تنضم اليوم إلى الدعوة مرة أخرى إلى الإنهاء الفوري للحصار.

تدين الجماعة الكاريبية أيضا إدراج كوبا بلا مسوغ في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو تدبير لا يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد العواقب غير الإنسانية للحصار. إن هذا التصنيف ليس له أساس في الواقع، والتعبير عن موقف مبدئي بشأن القضايا الخطيرة التي تواجه الكوكب ليس دعماً للإرهاب.

إن كوبا، شأنها شأن الدول الأعضاء، تكافح أزمات الوقود والغذاء والأزمة المالية العالمية، والأثر المستمر للوباء، وحالات الطوارئ المناخية، والتعافي من الآثار الكارثية للأعاصير السابقة. ويتأثر انتعاشها الاقتصادي واستدامته تأثراً بالغاً بأثر الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي. كما أن التطبيق الكامل لقانون هيلمز – بيرتون، لا سيما الباب الثالث منه، قد ألحق أضراراً مدمرة وغير إنسانية بكوبا وشعبها وانتعاشها الاقتصادي وجهودها لبلوغ العتبات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة.

تتشاطر الجماعة الكاريبية وكوبا شراكة تاريخية قوية وواسعة النطاق تقوم على الاحترام المتبادل والتضامن والالتزام المشترك بالتنمية

والتعاون في منطقة البحر الكاريبي. في عام 2022، احتفلت الجماعة الكاريبية وكوبا بالذكرى السنوية الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا وأول أربع دول كاريبية أعضاء في الجماعة الكاريبية. وأكدت مجددا الجماعة الكاريبية وكوبا في ذلك الاحتفال أهمية التعاون المستمر والموسع نحو التنمية المستدامة لبلدان منطقتنا من خلال اتفاقات بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تواصل الجماعة الكاريبية وكوبا التعاون في مجالات الصحة والتعليم والتجارة والحد من أخطار الكوارث وفي المجال الرياضي وغيرها.

كانت كوبا أول من نشر موظفي الرعاية الصحية في العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في الأيام الأولى لجائحة فيروس كورونا لتعزيز نُظم الصحة العامة في منطقتنا. وكانوا إضافة إلى موظفي الرعاية الصحية المعينين أصلاً في العديد بلدان منطقتنا، والذين اضطلعوا بدور مستمر في دعم جهود بلداننا لتحسين الحصول على الرعاية الصحية. كذلك قدمت كوبا العديد من المنح الدراسية على مستوى التعليم العالي والمهني، مما دعم تنمية الموارد البشرية في منطقتنا. إن الشراكة الوثيقة بين بلدان الجماعة الكاريبية وكوبا نموذج دائم لما يمكن أن يحققه التعاون فيما بين بلدان الجنوب نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثمة مصلحة مشتركة للولايات المتحدة والجماعة الكاريبية وكوبا جميعاً في أن تنعم المنطقة الكاريبية بالسلام وأن تسودها علاقات ودية بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي. بهذه الروح تحث الجماعة الكاريبية الولايات المتحدة على الانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في دعوته إلى الإنهاء الفوري للحصار واستئناف تطبيع العلاقات مع كوبا.

تتضامن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مع كوبا وستؤيد مشروع القرار A/78/L.5.

أود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

تؤكد حكومة سانت لوسيا من جديد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبدآ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بكافة أشكاله، فضلاً عن التعايش السلمي بين الأمم.

إن سانت لوسيا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تتقيد تقيداً تاماً بالمبدأ القانوني الدولي المتعلق بممارسة الدول الأعضاء لسيادتها بما يخدم مصالحها المشروعة، وحريتها في مزاولة النشاط التجاري أو التبادل التجاري أو التعاون الاقتصادي. بناء على ذلك، فإن مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير المشروع الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا تزال تثير قلقاً بالغاً لدى حكومة سانت لوسيا وشعبها. ونرى أن على بلداننا مواصلة العمل الجماعي إذا أردنا أن نتصدى بنجاح للتحديات العالمية الراهنة.

أعربت الأمينة العامة للجماعة الكاريبية في أيار/مايو الماضي عن أهمية هذه الروابط الوثيقة بين كوبا ومنطقتنا الأوسع عندما شددت على القيمة الكبيرة للرابطة القوية والدائمة بين الجماعة الكاريبية وكوبا وروح التعاون الممتازة التي ساعدت كثيراً على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

وفي سياق التعاون الإقليمي هذا، تكرر سانت لوسيا الإعراب عن تقديرها العميق للدعم الذي قدمته كوبا لخدمتنا الصحية الوطنية منذ بداية جائحة فيروس كورونا. كما ننوه أيضاً بتوفير كوبا للعاملين الطبيين والأدوية لدعم نظمنا الصحية في العديد من الدول، خاصة الدول الأكثر تضرراً من الفيروس.

وينبغي التشديد على أن مساعدة كوبا لسانت لوسيا وتعاونها معها في قطاعات الصحة وغيرها من القطاعات كالتعليم، تسبق جائحة فيروس كورونا بعقود عديدة. يتمتع شعب سانت لوسيا وشعب كوبا بصداقة دافئة وعميقة ووطيدة منذ استقلالنا قبل 44 عاماً. ولا يزال من الواضح أن عقبة الحصار الاقتصادي العقابي الذي تواجهه دولة كوبا الشقيقة منذ أكثر من نصف قرن لا تزال تشكل مشقة شديدة وظالمة بالنسبة لشعب كوبا.

ما فتئت سانت لوسيا تمتثل لهذه الالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولم تصدر أي قوانين أو تشريعات

أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى تنتهك سيادة دولة أخرى أو مصالحها الوطنية المشروعة، أو تقيد حرية النشاط التجاري والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

من المنظور الإقليمي، تجدر الإشارة إلى أن رؤساء حكومات منطقة البحر الكاريبي كرروا دعوتهم، في اجتماعهم العادي الخامس والأربعين في المنعقد في تموز/يوليه الماضي، إلى رفع الحصار المالي والاقتصادي والتجاري الجائر المفروض على حكومة كوبا وشعبها. بناء على ذلك، تكرر حكومة سانت لوسيا تأكيد دعمها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونؤيد تأييداً تاماً مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

إن المساعدة الكبيرة والعالمية المجردة من الأنانية، التي تقدمها كوبا إلى سانت لوسيا ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والاستدامة، أسطورية وتتسق تماما مع قيم وتطلعات التعاون بين بلدان الجنوب العالمي. ينبغي التبشير بهذا التعاون لا إعاقته.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيتالدين (سورينام)

تعرب حكومة سانت لوسيا عن أملها في احترام القرار الدائم بشأن هذه المسألة بوصفه يمثل إرادة الأغلبية الساحقة من دول العالم. إن الرابطة الأخوية العميقة التي تميز العلاقة بين سانت لوسيا وكوبا تتجاوز الحدود واللغة والأيديولوجيات. ولا تزال روح الشعب الكوبي التي لا تقهر مصدر إلهام، ونؤكد من جديد نداءنا القوي لإنهاء الحصار. ستقف سانت لوسيا دائماً إلى جانب كوبا في هذه القضية.

السيدة تيسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتشرف دولة إريتريا بالكلام نيابة عن "مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة".

بالنسبة لمجموعتنا، تكتسي هذه المناقشة أهمية خاصة في سياق المسعى الذي يوحدنا لتحقيق الاحترام التام لمقاصد المنظمة ومبادئها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. يشكل الحصار الجائر والتعسفي المفروض على كوبا دون أدنى شك أحد أخطر الانتهاكات للقانون الدولي والميثاق وأطولها أمداً وأكثرها منهجية.

خلال العقود الثلاثة الماضية، طالبت الجمعية العامة باستمرار وبأغلبية ساحقة بإنهاء الحصار المفروض على كوبا. ومع ذلك، فإن آثار تلك السياسة على الشعب الكوبي قد تعززت في السنوات الأخيرة للقضاء على الثورة الكوبية.

إن القرارات الثلاثين التي اتخذتها الجمعية العامة لم تكن كافية لرفع الحصار – كانت الرسالة واضحة خلال 30 عاماً: للشعب الكوبي الحق في بناء مستقبله، بعيداً عن أي نوع من التدخل أو الضغط. كل يوم يستمر فيه الحصار يمثل عاراً على السلطة الأخلاقية للمنظمة، وعاراً على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعاراً على تعددية الأطراف نفسها.

بالإضافة إلى أن الحصار المفروض على كوبا غير مقبول أخلاقياً وسياسياً، بمحاولة إخضاع بلد صغير مسالم وداعم عن طريق الضغط الشديد، فإنه ينتهك أسس المنظمة ذاتها، إذ تنص المادة 1 من الميثاق على أن من مقاصده "تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها".

بيد أن الحصار لا ينتهك فحسب حق الكوبيين في إدارة شؤونهم سيادياً ومن دون تدخل، بل إنه يحد أيضاً من قدرة دول أخرى في العالم على تطوير علاقاتها التجارية بحرية مع كوبا. إن أي دولة في العالم، غنية كانت أم فقيرة، تتعرض لأعمال انتقامية من جانب سلطات الولايات المتحدة إذا أقامت علاقات اقتصادية مع كوبا. تم تعزيز الطابع العقابي والمتجاوز للحدود الإقليمية للحصار كما لم يحدث من قبل بعد التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون في أيار/مايو 2019، والذي فتح إمكانية رفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة ضد الشركات الدولية التي تعمل بممتلكات أممتها الدولة الكوبية.

إن الحصار، بوصفه أحد أهم عناصر الهدف المعلن للحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة والمتمثل في تقويض المشروع الاجتماعي

للثورة الكوبية، يهدد الاستقلال السياسي لكوبا، مما يتعارض مع ما تنص عليه المادة 2 من الميثاق فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة.

إن تصنيف الولايات المتحدة لكوبا على أنها بلد يرعى الإرهاب أحد أكبر الافتراءات التي وجهت إلى أي دولة للحد من استقرارها. كوبا تصدر التضامن وليس العنف. ما فتئ ذلك البلد الصغير منذ عام 1963 يظهر للعالم المعنى الحقيقي للتعاون بإرسال أعداد كبيرة من الفرق الطبية إلى المجتمعات المحتاجة. كما استضافت كوبا على أراضيها مئات الشباب الذين يفدون إليها ليصبحوا محترفين حيث تمس الحاجة إليهم في أوطانهم.

إن إدراج كوبا في القائمة الشائنة لرعاة الإرهاب ليس من قبيل الكلام الهراء. إنه أحد أكثر التدابير الضارة المعمول بها لمضاعفة آثار الحصار. وبسبب هذا التصنيف، واجهت كوبا تحديات أصعب في إجراء المعاملات المصرفية الدولية، وتلقي الاستثمارات، وطلب الائتمانات. وقد أدى ذلك إلى إغلاق الحسابات المصرفية للعديد من البعثات الدبلوماسية الكوبية في جميع أنحاء العالم، وهو انتهاك لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. لذلك، ندعو إلى الرفع الفوري لاسم كوبا من تلك القائمة، التي ما كان ينبغي إدراجها فيها قط.

عاماً بعد عام، توضح تقارير الأمين العام المقدمة في إطار هذا البند العواقب العديدة والحساسة التي يسببها الحصار على الشعب الكوبي. إن من يعاني من هذه الآثار هم الأطفال والشباب، والأمهات وكبار السن الذين يعيشون في الحرمان هم ضحايا الحصار المؤذي وغير الإنساني المدفوع بدوافع سياسية.

تخول المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة، من بين وظائفها وسلطاتها، تعزيز التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية. وبالنظر إلى أن الحصار المفروض على كوبا يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق ذلك الهدف، فضلاً عن كونه عقبة أمام زيادة الإسهام القيم الذي يمكن أن تسهم به كوبا في مجال التعاون الدولي، فإن الجمعية العامة ستفشل في أداء وظائفها إلى أن يُقضى على تلك السياسة الضارة.

إننا نعرب عن تضامننا مع شعب كوبا وحكومتها. ونطالب بإنهاء الحصار فوراً ومن غير شروط، وندعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى أن تؤيد مرة أخرى مشروع القرار A/78/L.5 الذي سيقدمها الوفد الكوبي.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 120 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، نود أن ننوّه بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، وأن نرحب به ترحيباً حاراً. كما إننا ممتنون أيضاً للأمين العام على تقريره عن هذه المسألة المهمة (A/78/84).

لقد أعربت الجمعية العامة عن تأييدها الكاسح لشعب كوبا وحكومتها وتضامنها معهما من خلال موقفها المبدئي المؤيد للقرار الداعي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على ذلك البلد ذي السيادة. وفي الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لصالح القرار 7/77 وفي ذلك الصدد، تكرر حركة عدم الانحياز معارضتها الشديدة لسن وفرض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، نظراً لما يترتب عليها من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية ونظراً لعدم مشروعيتها.

وقد أكدت حركة عدم الانحياز مراراً وتكراراً دعوتها حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير مشروعة لأكثر من ستة عقود حتى الآن. إن الحصار، وهو انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، يشكل انتهاكاً لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي.

لقد حافظت حركة عدم الانحياز تاريخياً على موقفها المبدئي المتمثل في رفض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي

وميثاق الأمم المتحدة، أو التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، أو التي تستخدم أداة للضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي ضد الدول، ولا سيما البلدان النامية.

إن الحصار المفروض على كوبا هو مثال واضح على الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على رفاه الشعوب المتضررة، تحول بينها وبين تمتعها الكامل بحقوقها الإنسانية وتحقيقها، مثل حقها في التنمية، من جملة أمور. إن الضرر المباشر وغير المباشر الذي ألحقه الحصار المفروض على كوبا ضرر هائل. فهو يؤثر على جميع القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي، كقطاعات الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلاً عن التجارة والاستثمار والسياحة والنظام المصرفي. وقد تضرر القطاع المصرفي كثيرا، وتستمر الملاحقة القضائية التي تستهدف المعاملات المالية الكوبية في الولايات القضائية لبلدان ثالثة، بما يترتب على ذلك من أثر رادع كبير من الناحية الاقتصادية.

فمن 1 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023، تسبب الحصار في أضرار تقدر بنحو 867 4 ملايين دولار على الاقتصاد الكوبي. كما تُحرم كوبا من الوصول إلى الأسواق والمعونة الدولية من المؤسسات المالية الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا، مما يخلق عقبات خطيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. إضافة إلى ذلك، يشكل الحصار العائق الرئيسي أمام توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الإنترنت، والاتصالات الشخصية، وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية. تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن استمرار الحصار لا يمكن تسويغه على الإطلاق، وأنه لا يتوافق مع هذه الحقبة من التاريخ. كما أنه يتعارض مع جهود كوبا المستمرة لتحقيق تنميتها المستدامة، بما في ذلك تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. كما ترفض حركة عدم الانحياز تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتشديد الحصار الذي تجاوز تريليون دولار وله تأثير سلبي مباشر على الحياة اليومية للكوبيين.

تعتبر حركة عدم الانحياز تشديد الحصار المفروض على كوبا الذي اعتمدته حكومة الولايات المتحدة في حزيران/يونيه 2017 انتكاسة خطيرة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. كما تدين الحركة بشدة إدراج جمهورية كوبا انفرادياً في قائمة الدول الراعية للإرهاب التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما أعلن في 11كانون الثاني/يناير 2021. وترفض حركة عدم الانحياز تسييس مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال الاعتماد أحادي الجانب لقوائم تتهم الدول ومؤسساتها الدستورية زعماً بدعمها للإرهاب. ولذلك، ترفض الاتهام الذي لا أساس له بأن كوبا ترعى الإرهاب. وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى أن تتخذ الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات اللازمة لعكس مسار تلك الخطوات المتهورة والتحرك نحو تطبيع العلاقات.

وبما أن 185 دولة عضواً صوتت مُؤيدة القرار 7/77 فإن ذلك يُعد تعبيراً عن الإجماع داخل المجتمع الدولي على المطالبة بإنهاء الحصار المستمر منذ 61 عاماً والتقيد الكامل بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. في الوقت الراهن، تتعاون أكثر من 190 دولة اقتصادياً وسياسياً مع كوبا، في حين تستمر الولايات المتحدة وحدها في اتباع سياسة الجزاءات الاقتصادية غير المسوغة وغير المشروعة.

بناء على ذلك، تحث الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مجدداً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الإذعان لإرادة الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي وتصحيح سياساتها الفاشلة بالامتثال الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا بشكل فوري وكامل.

في الختام، فإن حركة عدم الانحياز، إذ تكرر تأكيد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، تشدد من جديد على

أن الاحترام الكامل لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما المتعلقة بالمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، أمر حاسم لصون السلام والأمن الدوليين بشكل فعال. لذلك، يجب على المجتمع الدولي مواصلة العمل الجماعي لعكس مسار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وإنهائه، وذلك لجملة أمور منها عدم مشروعيته وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

السيد ميلامبو (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الإفريقية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

لا تزال هذه المسألة تكتسي أهمية كبيرة وتشكل مصدر قلق شديد للمجموعة الإفريقية، بل ولإفريقيا بأسرها. للمرة الرابعة عشرة، في الدورة العادية السادسة والثلاثين لجمعية الاتحاد الإفريقي، المعقودة في شباط/فبراير، كرر رؤساء دولنا وحكوماتنا تأكيد موقفهم الداعي إلى رفع الجزاءات المفروضة على شعب كوبا وحكومتها.

كما تعيد المجموعة الأفريقية تأكيد موقفها بأن الجزاءات غير الشرعية، ولا سيما تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق كوبا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

نرى أيضاً أن من دواعي القلق البالغ إدراج الولايات المتحدة لاسم كوبا ظلماً في قائمة البلدان التي يزعم دعمها للإرهاب، مما زاد من تفاقم القيود المالية المفروضة على كوبا بسبب الحصار. إن هذا الإدراج لا أساس حقيقياً له. لذلك، ندعو إلى رفع اسم كوبا من تلك القائمة.

لطالما كانت إفريقيا قلقة بشأن معضلة كوبا نظراً للأهمية التي توليها لتحقيق أهداف خطة عام 2030. لقد قدمت كوبا بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي إسهامات إيجابية عديدة على مر العقود لإفريقيا والعديد من الدول والشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم.

إن اتخاذ القرار السنوي لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يمثل منذ 30 عاماً نداءً إلى جميع البلدان. ستواصل المجموعة الإفريقية تأكيد تأييدها الكامل لمشروع القرار A/78/L.5، وتود كذلك الإعراب عن أسفها للانتكاسة في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة.

ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى العمل من أجل استعادة العلاقات الإيجابية ورفع الحصار الطويل الأمد المفروض على شعب كوبا وحكومتها. تود المجموعة الإفريقية أن تؤكد من جديد أنها ستظل ثابتة في موقفها المبدئي المتمثل في التضامن الكامل مع شعب كوبا وحكومتها، بينما تدعو إلى الإنهاء الفوري لذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتؤيد المجموعة الإفريقية مشروع القرار هذا.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أرحب بحضور الوزير برونو رودريغيس باريا في هذه المناقشة.

قبل شهر، وفي هذه القاعة نفسها، دعت وزيرة خارجية المكسيك، السيدة أليسيا بارسينا إيبارا، إلى وضع حد للحالات الشنيعة التي لا مسوغ لها (انظر A/78/PV.12). واليوم نكرر تلك الدعوة ونحث على إنهاء الحصار الذي تعاني منه كوبا لأنه ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع القيم التي يقوم عليها التعايش السلمي بين شعوب الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

تدين المكسيك إدانة قاطعة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ قرابة ستة عقود على كوبا، وتدين كذلك قرار تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا، الذي لم يؤثر على سيادة الشعب الكوبي فحسب، بل على المصالح الوطنية لبلدان أخرى أيضاً.

بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الخطير الناجم عن آثار مرض فيروس كورونا وارتفاع أسعار النفط وعواقب الكوارث الطبيعية، من الضروري إنهاء الحصار. هذه الطريقة الوحيدة لكي نعكس مسار الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يواجهها الشعب الكوبي

واتخاذ خطوة حاسمة نحو توحيد نصف الكرة الأرضية ليكون أكثر ازدهاراً وقدرة على المنافسة، ولكن، قبل كل شيء، أكثر عدلاً وسلاماً.

على نفس المنوال، تعتقد المكسيك أن إدراج اسم كوبا في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب كانت له عواقب سلبية لا حد لها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. إن تقييد الصادرات، وإلغاء بعض الفوائد التجارية، وعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية، والعقبات التي تحول دون الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الدولية، كلها تدابير غير مسوغة وغير عادلة ويجب تعليقها.

وكما قال الرئيس المكسيكي، السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، فإن العلاقة مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثل أولوية للحكومة المكسيكية. لذلك، عملنا بجد لتعزيز عمليات التكامل وتوسيع نطاق الحوار والتعاون مع بلدان منطقتنا.

تكرر المكسيك التأكيد أنه في سياق العلاقات بين الدول ذات السيادة، فإن أي تدبير انفرادي يقصد به أن يكون وسيلة للضغط السياسي الخارجي لإحداث التغييرات في القرارات الداخلية لدولة أخرى يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوض السلم والاستقرار بين الشعوب. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي ألا تكون هناك جزاءات انفرادية من أي نوع غير تلك التي يعتمدها مجلس الأمن. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا الثابت لكوبا، البلد الذي ستواصل المكسيك العمل معه جنباً إلى جنب من أجل التغلب على التحديات المشتركة من خلال التعاون والحوار والتكامل الإقليميين.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة متنوعة، ولكن لها روحاً موحدة يجب تعزيزها بدلاً من إضعافها بالسياسات الانفرادية. لذلك ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار دون أي إبطاء وإعطاء الأولوية للحوار بغية حل خلافاتها مع كوبا.

إن المجتمع الدولي مدين للشعب الكوبي بمنحه فرصة الازدهار في جو من السلام والتعاون. لقد حان الوقت لفتح صفحة جديدة والسماح لكوبا بالمشاركة الكاملة في المجتمع العالمي دون القيود التي يفرضها الحصار الجائر وغير الإنساني.

السيدة غانتانا (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا زامبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الإفريقية، وأوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

تؤكد ناميبيا من جديد التزامها الثابت بالدعوة إلى رفع الحصار الجائر المفروض على كوبا، الذي استمر لأكثر من ستة عقود. نتيجة لذلك، وُلد أكثر من 80 في المئة من سكان البلد الحاليين تحت الحصار. يجب أن يُمنح شعب كوبا حقه في التمتع بالحياة الكريمة الحرة من القيود التي تعوق تقدم دولته.

تتضامن ناميبيا بحزم مع كوبا، وتواصل دعمها لمساعيها لإنهاء الجزاءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة. إننا ندين بقوة تصنيف الحكومة الأمريكية لكوبا على أنها دولة راعية للإرهاب الدولي، ونكرر دعوتنا الثابتة إلى شطب اسمها من تلك القائمة، لأن هذا التصنيف لا مسوغ له. تنظر ناميبيا إلى كوبا، إلى جانب العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، على أنها داعية للسلام والوحدة العالميين، ويتجلى ذلك بأوضح صورة في الإجراءات الثنائية التي تتخذها كوبا، والتي تجسد حسن النية والوئام والالتزام بتعزيز السلم والتعاون الدوليين.

خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، شجب فخامة السيد هاغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا (انظر A/78/PV.6). وحثّ مرة أخرى على شطب اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهي قائمة انفرادية، وتلك الجزاءات غير الإنسانية تشكل عائقاً كبيراً أمام تقدم المبادرات الإنمائية. شدد سعادة السيد جينغوب كذلك على أن رفع الجزاءات سيعزز نوعية حياة الشعب الكوبي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إننا نعرف أن الجمعية العامة صوتت باستمرار منذ عام 1992 مؤيدة القرارات التي تحث على وقف الحصار المفروض على البلد، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الفشل في تنفيذ تلك القرارات تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك تكراراتها السابقة، سيؤدي إلى تآكل مبادئ تعددية الأطراف

وسيظل يسهم في تقويض مصداقية الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لتحقيق هدف رفع الحصار الاقتصادي والمالي.

لقد وضع الحصار الاقتصادي المستمر عقبات كبيرة أمام شعب كوبا. ولا تزال ناميبيا تعرب عن عميق قلقها وخيبة أملها إزاء المعاملة القاسية وغير الإنسانية لكوبا. لقد أدى الحصار الاقتصادي المتواصل إلى تعطيل الخدمات الحيوية، لا سيما توفير الموارد الطبية التي لا غنى عنها لصحة الكوبيين، وأسهم سلباً في تحقيق آمالهم في التنمية.

لا تزال الصلة بين ناميبيا وكوبا قوية. فقد كانت كوبا حليفاً راسخاً لناميبيا خلال كفاحها من أجل الاستقلال. وانطلاقا من تلك الروح، نشيد بإخواننا وأخواتنا الكوبيين على تضحياتهم الشجاعة، التي أدت دوراً محورياً في تأمين حريتنا.

في الختام، تؤكد ناميبيا مرة أخرى دعمها الثابت لشعب كوبا وقضيته ضد الحصار. ونشجع الولايات المتحدة على بدء حوار مع كوبا، على أساس المساواة بين الدول واحترام السيادة والاستقلال. ونعتقد أن ذلك سيمهد الطريق لعصر جديد يتسم بتحسن العلاقات بين البلدين، مما يبشر بمستقبل أكثر إشراقاً لكليهما.

سيصوت وفدي مؤيداً مشروع القرار A/78/L.5، تماماً كما كنا نفعل في السنوات السابقة. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بدعم قوي من جميع الوفود تعزيزاً لالتزاماتها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروح عدم ترك أي أحد خلف الركب.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية عقد هذه الجلسة العامة لتناول مسألة يوليها وفد بلدنا أهمية كبيرة. كما نعرب عن أحر تحياتنا لمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، الحاضر معنا في جلسة اليوم.

يؤيد وفد بلدنا أيضاً البيانات التي أدلى بها ممثلو أوغندا وأذربيجان وسانت فنسنت وجزر غرينادين وإريتريا.

لا يساورنا أي شك في أن هذه ستكون المناسبة الحادية والثلاثين على التوالي التي ستكرر فيها الجمعية العامة دعوتها شبه العالمية لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي قاومته جمهورية كوبا الشقيقة بشجاعة وروح وحس وطني وحدوي لأكثر من 60 عاماً، برأس مرفوع دوماً، ولم تضعف أمام الابتزاز أو تنكس راياتها الثورية.

إن هذا الحصار غير شرعي لأنه ينتهك كل قواعد القانون الدولي والمبادئ المكرسة في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. إنه حصار إجرامي لأنه يسبب الموت والألم والمعاناة العشوائية لشعب بأكمله. وهو حصار غير إنساني لأنه ينتهك عمداً وبصورة ممنهجة الحقوق الإنسانية لأكثر من 11 مليون كوبي، وبالتالي يمثل العقبة الرئيسية اليوم أمام إعمال حقهم غير القابل للتصرف في التنمية.

إنه حصار بمثابة عقاب جماعي، يعزز عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والعنصرية المنهجية، وآثاره الخبيثة هي جرائم واضحة ضد الإنسانية. إنها سياسة الضغط الأقصى التي لا تنجو منها أي أسرة كوبية، بل يمكن أن نساويها بإعلان الحرب بالنظر إلى أن هذا العدوان الاقتصادي، كما هو معروف تماماً وموثق على نطاق واسع، له تأثير مدمر وفتاك مثل آثار الحروب التقليدية.

هذا الحصار الإجرامي هو أيضاً سياسة إرهاب اقتصادي، فبحكم طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، يمس أي بلد أو كيان يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية مع جمهورية كوبا الشقيقة بطريقة قانونية وسيادية، في حين يجعل من المستحيل في الوقت نفسه على الدولة الكوبية الوصول إلى النظام المالي الدولي، فضلاً عن التسهيلات الائتمانية والتمويلية، بما في ذلك من أجل التنمية. وعلى الرغم مما قد تدعيه حكومة الولايات المتحدة لتسويغ عدوانها، فإن هذا الحصار ليس مسألة ثنائية أو حصاراً موجهاً ضد كوبا وحدها، فتلك السياسة الخاطئة البائدة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره.

والأخطر من ذلك أنه حصار تم توسيعه ومفاقمته في السنوات الأخيرة بعد تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون والإدراج

التعسفي لاسم كوبا في قائمة انفرادية تصنفها على أنها راعية مزعومة للإرهاب.

على الرغم مما تقدم، لم تحقق السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة، ولن تحقق أبداً، أهدافها في كوبا الثورية الاشتراكية لأن شعب كوبا الشقيق مصمم على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحديد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية وسيادية.

على الرغم من كل تلك العوامل، تواصل كوبا اليوم تجديد التزامها الإنساني وروح التعاون والتضامن، وتقدم الدعم المتفاني والمساعدة التقنية لعدد كبير من البلدان، بما فيها فنزويلا، في مختلف المجالات، مثل التعليم والرياضة والصحة والثقافة وغيرها الكثير. لقد علمتنا كوبا، لا بالوعظ، بل بالأفعال، المعنى الحقيقي للتضامن – لا أن نعطي الفائض عنا، بل أن نتقاسم ما نملك.

سيكون من الصعب على هذا الجيل أن ينسى مساعدة عشرات الألوية الطبية الكوبية التي تم نشرها في أكثر من 35 دولة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وأوروبا لإنقاذ حياة الملايين من الناس خلال جائحة مرض فيروس كورونا الأخيرة. وسيكون من المستحيل كذلك أن ننسى كيف تمكنت كوبا، من خلال جهودها الخاصة، وعلى الرغم من الصعوبات التي فرضها ذلك الحصار الإجرامي، من تطوير خمسة لقاحات ضد فيروس كورونا، وأتاحتها لشعوب بأكملها. هذا هو التناقض الكبير بين الرؤية الإنسانية لكوبا الشقيقة والرؤية الفوقية والإمبريالية للولايات المتحدة، التي تواصل حكومتها نشر آلاف المسؤولين بتهور لإكراه عشرات البلدان على المرض والحزن والمعاناة.

نتساءل كم ستستطيع كوبا أن تقدم أكثر وأن توسع تعاونها الدولي إذا أزيلت جميع العقبات التي فرضت عليها بصورة غير شرعية وتعسفية قبل أكثر من 60 عاماً. وكم عدد القرارات الأخرى التي يجب أن تتخذها الجمعية العامة بغية إنهاء الحصار الإجرامي المفروض إلى الأبد؟ ألم نفهم حقاً أن العالم اليوم لا يحتاج إلى المزيد من الحصار والانفرادية؟

إن سياسة الخنق القاسية التي عفا عليها الزمن والتي لا مسوغ لها المفروضة من الولايات المتحدة على كوبا من خلال حصارها غير الشرعي هي أكثر التدابير القسرية الانفرادية ظلماً وشدة وأطول أمداً على الإطلاق ضد أي بلد في التاريخ الحديث. ووفقاً للأرقام الرسمية، أسفر الحصار على مدى العقود الستة الماضية عن خسائر تجاوزت 159 بليون دولار، بالإضافة إلى تكلفة بشرية باهظة جدا. وقد سُجل كل ذلك في آخر تقرير للأمين العام (A/78/84).

إنها جريمة تؤثر علينا جميعاً بنفس القدر لأنها إنكار للتنوع السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم ولحقنا في السيادة الوطنية. والأخطر من ذلك أنها اعتداء على نظام العلاقات الدولية برمته ومحاولة لفرض سلطة واشنطن الوطنية على حقوق عشرات الدول.

لذلك، فإننا من هذا المنبر، ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووضع حد لجميع التدابير التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك فرض الحظر الإجرامي وغيره من التدابير التعسفية والانفرادية، مثل إدراج اسم كوبا في قائمة لا يجب أن تكون عليها. حتى اليوم، تصنفها تلك القائمة على أنها راعية مزعومة للإرهاب، في حين أن الواقع والحقائق هي أن حكومة الولايات المتحدة هي التي لا تكتفي بالترويج لتلك الآفة الخسيسة فحسب، بل تحمي مرتكبيها، لا بل وتوفر لهم الملاذ الآمن.

لقد حان الوقت لسماع صرخة الغالبية الساحقة، التي تطالب بإنهاء فوري ونهائي لكل ما يدعى بنُظُم الجزاءات، بما في ذلك الحصار المفروض على كوبا. آن الأوان لإنهاء ازدواجية المعايير في تطبيق العدالة الدولية، وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

فلنتوقف عن التسامح مع الانتهاكات التي ارتكبها – بحصانة تامة حتى الآن – نظام أصبح بازدرائه للرأي العام العالمي أكثر الأنظمة عزلة في العالم، وضَرَبْتْ أفعاله برفاه شعوبنا وحقها في العيش في سلام.

وغداً، عندما يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/78/L.5 للنظر فيه، لن يتمكن وفدي مرة أخرى من التصويت مؤيداً لذلك النص

بسبب تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً إجرامياً بصورة غير قانونية على فنزويلا. إلا أننا مع ذلك نؤيد مشروع القرار بقوة ونختتم بياننا بالدعوة إلى تأييده تأييداً قوياً.

والتصويت لصالح هذه الوثيقة، التي نأمل أن تترجم أحكامها إلى إجراءات ملموسة تؤدي إلى الرفع الفوري للحصار، يعني التصويت لصالح استقلال كوبا. إنه تصويت لصالح الشرعية الدولية وتعددية الأطراف. وأخيراً وليس آخراً، إنه تصويت لصالح إنهاء الخطط الاستعمارية الجديدة المتعلقة بالهيمنة والقمع المزعومين على أساس الحظر والجزاءات الانفرادية، التي لا أساس لها في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي سيظل محكوماً عليها بالفشل. فلنواصل إذن دعمنا الكامل للشعب الكوبي البطل بأسره في مطلبه العادل. نعم لكوبا؛ لا للحصار. والنصر طريقنا.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، في جلسة اليوم.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

تم إجراء استعراض منتصف المدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هذا العام. وقد دعا قادة العالم المجتمع الدولي في قمة أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز الوحدة والتعاون واتخاذ إجراءات عاجلة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى لا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب.

بيد أن الولايات المتحدة وقلة من البلدان الغربية انخرطت في النزعة الانفرادية والحمائية والتنمر ورفضت الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الخارجية. وبدلاً من ذلك، أنفقوا مبالغ كبيرة من المال على شراء الأسلحة وتصديرها، مما أدى إلى تأجيج النزاعات الجيوسياسية. تواجه العديد من البلدان النامية بيئة خارجية تزداد سوءاً.

إن فرض الولايات المتحدة تدابير قسرية انفرادية ضد كوبا وبلدان أخرى هو انتهاك لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. لقد قوضت هذه الإجراءات بصورة خطيرة توافق الآراء الدولي بشأن خطة عام 2030، وألحقت أضراراً بالغة بحق شعب كوبا والبلدان الأخرى في البقاء والتنمية، وقوضت بصورة خطيرة السلام والتنمية والتعاون المفيد لجميع الأطراف. فهي تتعارض مع التوجهات الدولية وتعوق بشكل خطير جهود جميع البلدان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب إنهاؤها على الفور.

منذ عام 1992، ولأكثر من 30 سنة متتالية، اتخذت الجمعية العامة القرار المتعلق بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بأغلبية ساحقة. يحث القرار جميع البلدان على التقيد بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإبطال أو إلغاء أي قوانين وتدابير تترتب عليها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤثر على سيادة البلدان الأخرى والحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولايتها، فضلاً عن حرية التجارة والنقل البحري. وهي تمثل القضية العادلة والرغبة القوية للمجتمع الدولي ويجب تنفيذها بفعالية.

وفقا للإحصاءات ذات الصلة، تسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ أكثر من ستة عقود في إلحاق خسارة تراكمية بكوبا تقارب 160 بليون دولار، مما يمس المجالات المؤثرة على سبل عيش الناس، كالوقود والغذاء والضروريات اليومية والأدوية، مما أدى إلى كوارث إنسانية خطيرة. فقط في المدة بين آذار/مارس 2022 إلى شباط/فبراير 2023، تسبب الحصار في خسائر قدرها 4,867 بلايين دولار، أي ما يعادل ثلاث سنوات من الحصص الغذائية للشعب الكوبي بأكمله. هذه الحقائق والأرقام مقلقة، وعلى المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عنها وأن يدينها بصوت واحد.

إن مما يثلج الصدر أن نرى أن حكومة كوبا وشعبها لم يستسلما قط للنزعة الانفرادية الولايات المتحدة وسيطرتها. على الرغم من الضغط الهائل والخسائر الفادحة التي يسببها الحصار، لا تزال ثمة جهود تُبذل لتعزيز التضامن العالمي والتعاون الدولي.

في هذا العام، اضطلعت كوبا بدور رائد في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أثناء رئاستها مجموعة الـ 77 والصين. كما

استضافت بنجاح مؤتمر قمة مجموعة الـ 77 والصين في هافانا، وساعدت على الوصول إلى توافق مهم في الآراء لكي تعمل البلدان النامية معاً في التصدي للعديد من التحديات. وتقدر الصين هذه الجهود بالغ التقدير.

فجميع بلدان العالم تشكل مجتمعاً ذا مستقبل مشترك، وما فتئت الصين تدعو إلى احترام حق البلدان في اختيار نظمها الاجتماعية ومسارات تنميتها، متمسكة بالنظام الدولي الذي يدعمه القانون الدولي ومدافعةً عن العدالة الدولية ومعارضة لاستخدام الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الوسائل لفرض تدابير قسرية انفرادية على بلدان أخرى.

وتحث الصين الولايات المتحدة على أن ترفع فوراً وبشكل كامل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، وأن تقيم علاقات طبيعية مع الدول الأعضاء الأخرى، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة لشعبي البلدين ويسهم في السلام والاستقرار الإقليميين.

ستصوت الصين مرة أخرى مؤيدة مشروع القرار A/78/L.5 الذي تقدمه كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا. تؤيد جنوب أفريقيا البيانات التي أُلقيت باسم مجموعة الدول الإفريقية ومجموعة الـ 77 والصين وحركة عدم الانحياز.

نؤكد من جديد تأييدنا المبدئي لمشروع القرار A/78/L.5 وندعو الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الاستجابة للنداء شبه الإجماعي من الدول الأعضاء لإنهاء حصارها لكوبا، الذي أعاق حق البلد في التنمية. لقد أبرز تقرير الأمين العام (A/78/84) مرة أخرى الأثر الرهيب للحصار على كوبا وشعبها، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعمل انفرادي لا يمكن تسويغه.

تنوه جنوب إفريقيا، حكومة وشعباً، بتواضع عميق بالتضحيات التي قدمها الشعب الكوبي الذي جاد بحياته في سبيل الكفاح من أجل تحرير جنوب إفريقيا. ونشيد بسخاء كوبا المتفاني وسجلها المتميز في مساعدة المحتاجين في جميع أنحاء العالم في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية، ولا سيما في إفريقيا. وهو أمر تفعله على الرغم من الحصار الاقتصادي عليها. تناصر كوبا حقوق البلدان النامية، ولها هي أيضاً حق لا يمكن إنكاره في التطور والازدهار.

تجدد جنوب إفريقيا تأكيد دعواتها الدؤوبة إلى الولايات المتحدة برفع نير الجزاءات الجائر واختيار الحوار البنّاء مع كوبا، لا زيادة العزلة. تنضم جنوب إفريقيا إلى الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الدعوة إلى بدء فصل جديد من الأمل لكوبا وشعبها. لا زالت حكومة جنوب إفريقيا قلقة إزاء ما الأثر المدمر الذي يخلّفه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على حياة الشعب الكوبي، لا سيما الفقراء والضعفاء، وعلى سبل عيشه، في ظل تنامي أزمتي الغذاء والوقود العالميتين.

كما أن تصنيف الولايات المتحدة لكوبا على أنها دولة راعية للإرهاب، إلى جانب استمرار التطبيق الكامل لقانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك الإذن برفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث منه، يزيد من إعاقة علاقات كوبا الاقتصادية والتجارية والمالية مع البلدان الأخرى. وهذا التصنيف لا أساس له، وندعو إلى رفع اسم كوبا من تلك القائمة التي تهدف إلى فرض المزيد من الإجراءات العقابية.

وتشكل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة عقبات رئيسية تعرقل دخول الشركات الجنوب إفريقية في معاملات تجارية مع كوبا. مع ذلك، لا تزال العلاقات بين جنوب إفريقيا وكوبا تشكل نموذجاً ناجحاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أعربت جنوب إفريقيا مجدداً عن التزامها ببرامج التعاون الثنائي القائم مع كوبا، فضلاً عن السعي إلى إيجاد مجالات تعاون جديدة، مثل تطوير الهياكل الأساسية، والزراعة، والعلم والتكنولوجيا.

لكنَّ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يبقى أكبر عقبة تعرقل سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة

التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تسببت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة بصعوبات اجتماعية – اقتصادية كبرى لكوبا، بما في ذلك حدوث نقص في المواد الأساسية مثل الأغذية والطاقة والأدوية والمستلزمات الأخرى.

تشيد جنوب إفريقيا بالبلدان التي اتخذت تدابير للتخفيف من الآثار المحددة لقانون هيلمز – بيرتون، وتطلب إلى البلدان التي تمثل أطرافاً ثالثة أن تلغي القوانين أو الأنظمة المحلية التي لا تزال تعرقل تنمية كوبا وشعبها. يظل الالتزام العالمي بتنفيذ خطة عام 2030 في خطر حين يمنع الحصار إحدى الدول الأعضاء من المشاركة العادلة في تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية.

تناشد جنوب إفريقيا مرة أخرى المجتمع الدولي مضاعفة الجهود لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذتها المنظمة بالفعل، وأن تنهي الولايات المتحدة الحظر الذي تفرضه. وإذ نسعى جميعاً إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، علينا ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، خاصة إخواننا وأخواتنا في كوبا.

السيد أنولو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إثيوبيا البيانات التي أدلى بها ممثلو أوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وأذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وزامبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الإفريقية.

تشكل التدابير القسرية الانفرادية خرقاً سافراً لمبادئ القانون الدولي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات اللاحقة. وتعوق العلاقات الودية بين الدول والتعاون الدولي في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الممتد بلا شرعية على مدى ستة عقود، قد منع الاقتصاد الكوبي من استغلال كامل إمكاناته لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. بسبب تلك التدابير القسرية، لا يزال الشعب الكوبي يواجه مصاعب اقتصادية وتحديات إنسانية، ولا يستطيع العالم بسبب ذلك الاستفادة من التقدم العلمي الذي حققته كوبا وإنجازاتها في مختلف الميادين.

إن التدابير القسرية الانفرادية تقوض حرية الدول في مجال السياسة العامة في تحقيق أهدافها الإنمائية وتلبية احتياجات شعوبها. والدول التي تخضع لهذه التدابير توضع في وضع غير موات في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والأزمات الاجتماعية – الاقتصادية والأوبئة والتهديدات الأمنية عبر الوطنية. وعلى الرغم من صمود كوبا الجدير بالإعجاب، فإن الحصار الانفرادي والتدابير القسرية الإضافية المفروضة عليها، ألحقت أضراراً فادحة برفاه الشعب الكوبي. لذلك تكرر إثيوبيا دعوتها إلى رفع الحظر.

وأخيراً، تشجع إثيوبيا أيضاً الحوار المفتوح والبناء بين الولايات المتحدة وكوبا، الذي نعتقد أنه يمهد الطريق لرفع الحصار على وجه السرعة.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): أرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا.

تؤيد الأرجنتين البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تعارض الأرجنتين بشدة استخدام التدابير القسرية الانفرادية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. لقد دأب بلدي على إدانة سياسة الحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وهي ممارسة مستمرة منذ أكثر من نصف قرن، والتي عدا عن كونها غير مسوغة أخلاقياً، فإنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وروح تعددية الأطراف. تكرر الأرجنتين تأكيد التزامها الكامل بمبادئ التساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. إن الحصار مجحف وغير أخلاقي ولا شرعي.

اسمحوا لي أن أقول بصراحة: إن إدامة الحصار المفروض على كوبا أمر غير مقبول. عاماً بعد عام، بتأييد يكاد يكون إجماعياً، تدعو الجمعية العامة إلى ضرورة إنهاء ذلك الحصار. من الواضح للمجتمع الدولي أن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي. في السياق الدولي المعقد الذي نمر به،

أصبح الحصار المفروض على كوبا بصورة متزايدة غير إنساني ولا مسوغ له أكثر من أي وقت مضى، ولم يجلب سوى المعاناة والشقاء للشعب الكوبي.

تترتب على الحصار تكاليف إنسانية واقتصادية باهظة، تلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها برفاه الشعب الكوبي. والواقع أن الحصار يعوق إعمال الحقوق الأساسية، مثل الصحة والتعليم والغذاء والسياحة والنقل والصناعة والثقافة، على سبيل المثال لا الحصر. كما إنه يلحق الضرر بجميع مجالات اقتصاد البلد، لأنه يشكل حاجزاً أمام منح الائتمانات بشروط ميسرة للبلد في ظل ظروف مواتية، ونقل أحدث التكنولوجيات، وتعبئة رأس المال الأجنبي، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية البيئة، والاندماج الكامل للبلد في الاقتصاد العالمي.

ونعترض أيضاً على الإدراج غير العادل لاسم كوبا في قائمة الدول التي يُزعم رعايتها للإرهاب، الأمر الذي إلى جانب عدم إثباته، زاد من الأثر المخيف للقيود المرتبطة بالحصار وقلل فرص كوبا في إقامة علاقات تجارية ومالية مع الشركاء الدوليين. في هذا الصدد نحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لهذه التدابير.

على الرغم من القيود التي يفرضها الحصار والتدابير المرتبطة به، واصلت كوبا الدفاع عن نفسها وأظهرت ريادتها في مختلف مجالات التعاون والتضامن الدوليين. وتعرب الأرجنتين عن تأييدها الكامل لكوبا، وتعلن تمسكها بمبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول فيما يتعلق بسيادتها، مؤكدة على ضرورة سيادة الاحترام غير المشروط لجميع الاختلافات الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

إن الحصار المفروض على كوبا حصار جائر. وهو أطول نظام للجزاءات الانفرادية يطبق على أي بلد على الإطلاق. في كل عام منذ عام 1992 تعلن الجمعية العامة بغالبية ساحقة تأييدها لاحترام القانون الدولي والتقيد بمقاصد الميثاق ومبادئه، وحق الشعب الكوبي في اختيار مصيره بنفسه.

ستصوت الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار A/78/L.5، مما يدل مرة أخرى على معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فضلاً عن استخدام التدابير القسرية الانفرادية، وتطبيق قوانين التجارة الوطنية خارج الحدود الإقليمية، واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. ونأمل ألا نضطر إلى اتخاذ أي قرارات أخرى من هذا النوع في المستقبل، وبهذه الطريقة، سنضع حداً نهائياً للحصار الجائر المفروض على كوبا.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو أذربيجان وأوغندا وسنغافورة باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على الترتيب. ونشاركهم مشاعرهم في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/78/84) عن هذه المسألة المهمة. وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في ترحيبنا الحار بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا في الجمعية.

تقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تضامن ثابت مع الشعب الكوبي، مشددة على أن الحصار المستمر منذ أكثر من ستة عقود يتناقض تناقضاً مباشراً مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الراسخة. لقد أعاق ذلك الحصار المطول إعاقة كبيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، وحرم شعبها من القدرة على النهوض بجهوده الإنمائية الوطنية.

في مواجهة التحديات متعددة الأوجه التي تواجه عالمنا اليوم، من الكوارث الطبيعية والمصاعب الاقتصادية إلى النزاعات المسلحة الواسعة الانتشار، لا يمكن أخلاقياً تسويغ فرض حرمان إضافي على الأبرياء. لذلك، فإننا نقف متّحدين مع الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منادين بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة.

في المشهد العالمي الحالي، الذي يتسم بالأزمات وعدم اليقين، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تقرر كوبا مصيرها،

وهي الدولة ذات السيادة والعضو في الأمم المتحدة، دون تدخل أو عائق خارجي. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن العديد من البلدان، تعارض بشدة التدابير القسرية الانفرادية. فهي لا تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تلحق أيضاً آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية بالمدنيين الأبرياء، وتحرمهم من حقهم المشروع في التنمية.

لذلك، نؤكد مجدداً دعمنا الثابت للنداء العالمي من أجل الإنهاء الفوري للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا ورفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب. لذلك سيواصل وفد بلدي تأييد مشروع القرار A/78/L.5 والتصويت تأييداً له، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

في الختام، تحث جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جميع الدول الأعضاء على زيادة التزامنا الجماعي بتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة، مع حماية الحقوق المشروعة لجميع البلدان، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في خضم هذه الحالة الصعبة من عدم اليقين على الصعيد العالمي، إذ من مسؤوليتنا المشتركة أن نكفل لشعب كوبا، شأنه شأن جميع الدول، الفرصة للازدهار وتقرير مصيره.

السيدة إيت (كمبوديا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، في هذه الجلسة المهمة.

تؤيد كمبوديا البيانات التي أدلي بها باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ومجموعة الـ 77 والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز.

يود وفدي أن ينضم إلى الممثلين الآخرين في الإعراب عن الامتنان للأمين العام على تقريره (A/78/84)، الذي يعكس تأييدا ثابتا وساحقا من الدول الأعضاء لبند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ويود وفدي أن يؤكد من جديد دعم كمبوديا في ذلك الصدد بالدعوة إلى إنهاء الحصار الجائر المفروض على شعب كوبا.

تلتزم كمبوديا التزاماً راسخاً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف والتجارة الحرة وغيرها من المعايير المقبولة دولياً. ونرى أنها تشكل حجر الأساس لنظام عالمي عادل ومنصف – حيث يتشاطر الجميع السلام والاستقرار والأمن والتنمية.

نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقبل أسابيع قليلة، وفي المناقشة العامة، تحدث زعيم تلو الآخر في هذا الجهاز عن الحاجة إلى تنشيط الزخم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكن شعب كوبا بأكمله لا يزال محروماً من حقوقه في التنمية بسبب عقود من الحصار الذي فرضته عليه الولايات المتحدة ظلماً.

وما من شك في أن فرض الجزاءات الأحادية أو الحظر أو غير ذلك من التدابير الاقتصادية القسرية يتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي نلتزم جميعاً بالتمسك بها. وينطبق الشيء نفسه على توسيع نطاق هذه التدابير القسرية الانفرادية خارج الحدود الإقليمية ضد بلدان ثالثة. إنها تشكل أعمالاً تتعارض مع مبادئ الاحترام المتبادل المتساوي لسيادة الدول والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة في الحقوق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن فرض الولايات المتحدة من جانب واحد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا له آثار سلبية على حياة الشعب الكوبي وسبل عيشه، ويحرمه من وسائل التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية وحقه في التحرر من جميع الاحتياجات.

وترى كمبوديا أن الحصار المفروض على مدى العقود الستة الماضية لا يفيد أحداً، وأن السياسة الجائرة والتمييزية لم تسبب مصاعب للشعب الكوبي فحسب، بل تتعارض أيضاً مع التزامنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبرفع

الحصار، ستسهم الولايات المتحدة في الجهد العالمي الرامي إلى إيجاد عالم أكثر عدلاً واستدامة وازدهاراً وسلاماً للجميع.

وفي الختام، تؤكد كمبوديا من جديد موقفها الثابت بالانضمام إلى المجتمع الدولي والتضامن مع حكومة كوبا وشعبها بالتصويت لصالح مشروع القرار A/78/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وندعو الولايات المتحدة إلى أن ترفع فوراً حصارها الجائر المفروض على شعب كوبا لتمكينه من الإسهام في السلام والأمن والتنمية الدولية. إضافة إلى ذلك، ينبغي رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

السيد إفسينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تؤيد جمهورية بيلاروس البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. ونرحب بمشاركة السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

تعارض جمهورية بيلاروس بصورة قاطعة التدابير القسرية الانفرادية ضد الدول الأعضاء. إن الضغط الذي يمارس من خلال هذه التدابير ما هو إلا تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة بهدف إلحاق أقصى قدر من الضرر الاقتصادي بها والإطاحة بحكوماتها.

وتشكل القيود الانفرادية انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه لنظام العلاقات الدولية برمته ولمبدأ التعاون المتعدد الأطراف من خلال زيادة احتمال نشوب النزاعات والعداء في العلاقات الحكومية الدولية.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من 60 عاماً يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان لجميع سكان الجزيرة. إنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية حسب اتفاقية عام 1948 لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ولا تزال القيود المفروضة على التجارة والعملة والمصارف والسياحة تؤثر سلباً على رفاه الشعب الكوبي. والقيود المفروضة لا تنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل تحرم أيضاً واضعي الجزاءات من أي حق أخلاقي في التعليق على أوضاع حقوق الإنسان في البلدان التي فرضوا عليها قيودا.

إن آثار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا تحد من النمو الاقتصادي للبلد، وتثبط الاستثمار الأجنبي، وتعوق العلاقات التجارية مع بلدان ثالثة، مما ينتهك الحقوق المشروعة للدول في التعاون الكامل مع هافانا.

ونلاحظ مرة أخرى عدم إحراز تقدم في تسوية الحالة الراهنة. وندعو إدارة الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في قرارها والاستعاضة عنه بإنهاء كامل وغير مشروط ولا رجعة فيه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وستصوت بيلاروس مؤيدة مشروع القرار A/78/L.5.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد الجزائر البيانات التي أُدلي بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ومجموعة الدول الإفريقية، ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، وأود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

أود بداية أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

إن مناقشة اليوم بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تعكس الأهمية الكبيرة لهذه المسألة التي ما فتئت تشغل المجتمع الدولي خلال عدة دورات للجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم الفرصة لأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره الشامل (A/78/84) الذي يتضمن ردود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – ومنها بلدي – وأجهزتها ووكالاتها بشأن تنفيذ القرار 7/77، بشأن هذه المسألة. إن اتخاذ الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء كل عام قراراً يدعو إلى الرفع

الفوري للحصار المفروض على كوبا هو رسالة قوية جداً. وهو يعكس دعم المجتمع الدولي الثابت لرفع الحصار غير المبرر المفروض على كوبا وشعبها منذ ستة عقود، في انتهاك للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هذا المنبر، تكرر الجزائر الإعراب عن تضامنها مع كوبا وتؤكد من جديد دعوتها إلى الرفع الفوري للحصار غير المبرر، الذي لا يزال يفاقم معاناة شعب بأكمله بحرمانه ظلماً من حقوقه الأساسية. كما أنه يعيق جهودها من أجل التنمية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأود الإشارة هنا إلى أن الجزائر ما فتئت تدعو إلى استفادة كوبا، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، من الحق في حرية الملاحة والتجارة وممارسة حقها في توسيع تبادلاتها التجارية والمالية مع أي شريك اقتصادي آخر.

وامتثالاً للموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز، ستواصل الجزائر رفضها القاطع لفرض أي تدابير قسرية انفرادية أو أنظمة تتجاوز الحدود الإقليمية تعوق التنمية الاقتصادية أو التجارية أو المالية لدولة عضو. إن المساواة في السيادة بين الدول، واحترام السلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لا تزال راسخة بعمق في مبادئ وأساسيات السياسة الخارجية لبلدي. وفي هذا الصدد، تكرر الجزائر تأكيد تضامنها الكامل مع حكومة كوبا وشعبها وتدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، على أساس الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيدة كينيونغو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود الوفد الكيني أن يقدم تحياته الحارة إلى معالي السيد رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

تؤيد كينيا البيانات التي أدلى بها ممثلو زامبيا باسم مجموعة الدول الإفريقية؛ وأوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وأذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يمثل الحصار المفروض على كوبا تناقضاً قديم العهد مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. واليوم، ونحن نجتمع هنا للمرة الحادية والثلاثين نتداول حول تلك الإهانة للمبادئ التي تحدد كيان الدولة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويشدد الميثاق على الحق في السيادة وعدم التدخل، ويكرس أيضاً إرادتنا الجماعية لتحقيق التنمية والازدهار. مع ذلك، وعلى الرغم من تلك المبادئ الأساسية، تتحمل كوبا وطأة المعايير المزدوجة التي تحط من الثقة في بعضنا البعض التي نحتاج إليها بشدة.

وقبل عقد من الزمن، قام سباح بقطع المسافة البالغة 166 كيلومتراً بين كوبا والولايات المتحدة، ما يمثل أقصر مسافة بين البلدين. وبدلاً من الحظر والإقصاء والتدابير العقابية، ستستفيد شعوب هذا الجوار القريب استفادة كبيرة من التبادل المفتوح للأفكار والسلع والخدمات. وهذه التبادلات تُرسي الأساس لعلاقات دائمة حيوية للأمم المتحدة، التي تسعى إلى غرس السلام والرخاء للجميع.

ويشكل الحصار جزءا من ظاهرة مؤسفة تتسم بجزاءات أوسع نطاقا تعاقب المدنيين دون تمييز وتجعل البلدان المستهدفة أكثر هشاشة في مواجهة الصدمات غير الطبيعية التي من صنع الإنسان. كما أنها تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي بطريقة تطيح بسلم الرخاء الذي تروج له أغنى البلدان وهي تهلل للعولمة. إن أممنا المتحدة ملزمة بالقانون الدولي وبالتطلع الدائم إلى تعددية أطراف تولي نفس القدر من الاحترام لكل دولة عضو. هذا هو كل ما يحول بيننا وبين قانون الغاب الخطير حيث القوة هي الحق. إن الجزاءات وعمليات الحظر المعممة هي أدوات من حقبة بائدة مؤسفة تولد سوء النية والضرر لدرجة أنها تنتهي إلى الإضرار حتى بالمصالح الموضوعية لأولئك الذين يمارسونها.

وتقف كينيا بثبات إلى جانب كوبا، كما فعلنا في السنوات والعقود السابقة. ولهذا السبب سنصوت دائماً مؤيدين لمشروع القرار السنوي (A/78/L.5)، بينما نأمل دائما أن يكون كل تصويت هو الأخير عندما يرفع الحظر في نهاية المطاف.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

تؤيد فييت نام البيانات التي أدلى بها ممثلو أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ وأوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وسنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا انتهاكا للقانون الدولي ويتعارض مع المقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وقد استمر حتى الآن مدة 60 عاماً، ليكون أطول نظام للجزاءات الانفرادية فُرض على أي بلد على الإطلاق، وهو يلحق أضراراً اجتماعية واقتصادية هائلة بشعب كوبا. ومن المستحيل قياس النطاق الكامل لآثاره السلبية على التنمية البشرية في كوبا. وتشمل هذه الآثار عقودا من الفرص الضائعة للاستثمار في تعزيز رأس المال البشري والقدرة الإنتاجية، وهو ما كان يمكن تحقيقه من خلال المساعدة الإنمائية الدولية، والوصول إلى أسواق رأس المال والتجارة وأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم تقييد كل ذلك بشدة أو حتى منعه بسبب الحظر المالي والتجاري المستمر منذ عقود، وتفاقمت آثارها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

وسيظل الحصار يعوق جهود كوبا الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتهيئة مستقبل أفضل لشعبها.

وبينما نستعد نحن للمستقبل، فإن أجيالاً من الكوبيين يواجهون خطر التخلف عن الركب، ولا يستطيعون تحقيق تطلعاتهم للعيش في سلام وازدهار وتقدم.

وقد عانت فييت نام نفسها من مشقة الحظر التجاري وتتفهم تماماً الأضرار والعقبات التي ينطوي عليها. ونتبع سياسة ثابتة تتمثل في معارضة فرض تدابير سياسية أحادية الجانب، بما في ذلك الحظر على الدول ذات السيادة. ولذلك، سنصوت دون تحفظ لصالح مشروع القرار A/78/L.5. وإذ نفعل ذلك، فإننا ننضم إلى الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي ما فتئت تدعو في الجمعية العامة إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ 31 عاماً. إن استمرار الحصار المفروض على كوبا غير عادل ولا مبرر له ولا يحظى بشعبية، وهو غير عادل ليس لشعب كوبا فحسب، بل للشعوب في جميع أنحاء العالم التي استفادت أو يمكن أن تستفيد من دعم كوبا ومساعدتها. وسواء في سياق الأعاصير التي تضرب جزر الكاريبي المجاورة أو الزلازل في الشرق الأوسط، ترسل كوبا دائماً الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة. وفيت نام بوصفها مستفيدة منذ فترة طويلة من مساعدة كوبا، فإنها ممتنة لها بشكل خاص لتزويدها بلقاحات كوفيد-19 مع تفشي جائحة مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم في عام 2021. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على تقاليد كوبا الغنية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

إن كوبا عضو نشط في الجنوب العالمي وتترأس حاليا مجموعة الـ 77. وإسهاماتها في المجتمع الدولي جديرة بالثناء. لذلك، فإن بلداً عمل بلا كلل لتعزيز التضامن الدولي، بلد أعطي الآخرين بسخاء ودافع عن حقوق البلدان النامية ومصالحها المشروعة، لا يمكن تصور أن يصنف بين الدول الراعية للإرهاب. ولم يؤد هذا التصنيف إلا إلى مضاعفة الصعوبات التي تواجهها كوبا، مما أدى إلى منعها من الحصول على العديد من الخدمات المصرفية ومنعها من الوصول إلى الأسواق والموارد المالية، كما أضر بتنمية ورفاه سكان كوبا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

نحث الولايات المتحدة على أن ترفع اسم كوبا على الفور من قائمة البلدان الراعية للإرهاب وأن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها، وهي الخطوة الأولى من الخطوات العديدة اللازمة لعكس سياستها الحالية تجاه كوبا. ويحدونا أمل كبير في أن تتمكن الولايات المتحدة وكوبا من الدخول في حوار بناء والعمل على تطبيع علاقاتهما. وعلى أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام كل منهما للسيادة الوطنية والاستقلال السياسي للآخر، فإن ذلك سيعود بالنفع على الشعبين ويسهم في السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم على حد سواء. وفييت نام على استعداد لتشاطر خبرتها والقيام بدورها في تعزيز الحوار والثقة المتبادلة في ذلك التقدم. ويود وفدي التأكيد مجدداً على صداقة فييت نام القوية وتعاونها وتضامنها مع شعب كوبا الشقيق الشجاع.

السيد بارمان (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد ترينيداد وتوباغو البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلو أوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وأذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وسانت لوسيا، باسم الجماعة الكاريبية.

ونرحب أيضا بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

تظل ترينيداد وتوباغو حازمة في رأيها المبدئي بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية ينتهكان ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا يؤديان إلا إلى تقويض طموحاتنا الجماعية المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقوض هذه الممارسات التضامن العالمي وتعددية الأطراف والتعاون الحقيقي، التي ترتكز عليها جهودنا الجماعية للتعجيل بالعمل نحو السلام والرخاء والتقدم والتنمية المستدامة. بيد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ظلماً على كوبا لا يزال يعوق قدرتها على التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة ويحول دون تمتع الشعب الكوبي بكامل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

وقد أصبحت معارضة هذه السياسة التي عفا عليها الزمن ذات طابع عالمي تقريبا الآن، حيث تعتمد الجمعية العامة هذا القرار كل عام منذ 1992، وتدين الأثر المستمر للحصار، وتعلن انتهاكه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذلك رحبت ترينيداد وتوباغو بحماس وأمل بإعادة فتح الحوار المباشر والصريح بين الطرفين في عام 2015 واعتماد القرار 5/71 خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، حيث لم تصوت ضده دولة واحدة من الدول الأعضاء. لكن مما يؤسف له أن ذلك التفاؤل لم يدم طويلا، فقد فرضت قيود إضافية من خلال قانون هيلمز – بيرتون، الذي تؤكد ترينيداد وتوباغو أنه يتناقُض مع القانون الدولي. إن التصنيف غير المقنع لكوبا على أنها دولة راعية للإرهاب في كانون الثاني/يناير من العام الماضي لا يؤدي إلا إلى تعميق هوة عدم الثقة ويزيد من تقويض أي إمكانية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية.

ختاماً، ستواصل ترينيداد وتوباغو دعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البناء بغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يشكل تحدياً كبيراً لتحقيق التنمية المستدامة في ذلك البلد، وبالتالي في منطقة البحر الكاريبي الأوسع. وأود أن أضيف أنه في سعينا الجماعي لتحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة، يتحتم ألا نترك أحدا خلف الركب. لهذا تؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً دعوتها المستمرة إلى وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا عاجلاً وليس آجلاً، وإلى إعادة إدماج كوبا بالكامل ودون شروط في النظام الدولي. لذلك، ستواصل ترينيداد وتوباغو دعمها الكامل لمشروع القرار A/78/L.5، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، في الجمعية العامة اليوم.

ونريد أن نرفع صوتنا مرة أخرى اليوم ضد التدابير القسرية الانفرادية التي فرضت على كوبا، البلد الصديق لنا والعضو في مجتمع الأمم. إن الحصار المفروض على كوبا هو أحد التدابير التي دأبت الجمعية العامة على إدانتها في معظم الأحيان منذ عام 1992. وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول، من الواضح أن تلك التدابير تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فقد مضي أكثر من 20 عاماً، وللأسف لم تلق توصيات الجمعية العامة آذانا صاغية. وعلى وجه الخصوص، فإن هذه التدابير تؤثر على السكان، وتضر بممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتمتعهم الفعلي بها. وفي الوقت نفسه، يؤثر الحصار المطول سلباً على خلق الوظائف والفرص، مما يضعف النسيج الاجتماعي والإنتاجي للبلد. وإدراكاً من بلدي لتلك العواقب، فإنه سيواصل دعم دعوة المجتمع الدولي في مختلف المحافل المتعددة الأطراف إلى وضع حد للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا. ومما يؤسف له أن تلك التدابير تفاقمت بإدراج كوبا من جانب واحد غير عادل في قائمة البلدان الراعية للإرهاب.

وأود أن أحث الأعضاء على رفع أصواتهم معاً للمطالبة، مرة أخرى ونأمل أن تكون الأخيرة، بإنهاء الحصار غير المبرر المفروض على كوبا، والذي يتعارض أيضاً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى، والإعراب عن، امتناننا للدور المهم الذي اضطلعت به كوبا، ولا تزال، من أجل توطيد السلام في كولومبيا.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيانات التي أدلى بها ممثلو أذربيجان وأوغندا وإريتريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، على التوالي.

إن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد على كوبا في أقرب وقت ممكن هو مطلب بالإجماع للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ترغب في تحقيق التنمية المستدامة في بيئة سلمية. ومنذ اليوم الأول لتأسيس جمهورية كوبا، تفرض الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً شاملاً عليها لسبب وحيد هو أن الشعب الكوبي اختار النظام الاشتراكي. وبسبب الحصار الوحشي المطول الذي تفرضه الولايات المتحدة، تعرض الشعب الكوبي لمصائب وآلام لا حد لها وتكبد خسارة اقتصادية فلكية على مدى السنوات الـ 60 الماضية. وفي الأشهر الأخيرة تحديدا، قررت إدارة بايدن تمديد الجزاءات المفروضة على كوبا لمدة عام آخر، وفقاً لقانون التجارة مع العدو. إن الحصار الانفرادي الذي يهدد سيادة الشعب الكوبي وحقه في الوجود هو نتيجة لسياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه كوبا. إنه أمر يثير الإدانة والاستنكار من المجتمع الدولي مع مرور الأيام ولا يؤدي إلا إلى عزلة الولايات المتحدة نفسها.

وفي اجتماع قمة مجموعة الـ 77 والصين الذي عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر، أدانت بلدان عديدة الحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وطالبت برفعه فوراً. وهو تعبير عن تضامن المجتمع الدولي الثابت والقوي مع حكومة كوبا وشعبها في الكفاح من أجل قضيتهما العادلة. ووفدي يدين ويرفض التدابير القسرية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا بوصفها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي ينص على مبادئ احترام السيادة والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبوصفها جريمة ضد الإنسانية. ونطالب بقوة بأن ترفع الولايات المتحدة دون شروط ودون مزيد من التأخير الحصار الاقتصادي والمالي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية المفروض على كوبا وأن تشطب كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيصوت مؤيداً مشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/78/L.5)، انطلاقاً من الموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 ضد جميع أشكال الجزاءات الانفرادية.

في الختام، يغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الفرصة ليؤكد من جديد دعمه الثابت وتضامنه مع كوبا، حكومة وشعبا، في جهودها الرامية إلى صون كرامتها الوطنية وسيادتها وتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفدي إلى البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77؛ وممثل إريتريا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن الميثاق؛ وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

أرحب بداية بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، لمشاركته المميزة في هذا البند الهام والتاريخي من جدول أعمال الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على الدعم الثابت والمستمر للجمهورية العربية السورية، قيادة وشعباً، لصمود الإخوة والأخوات في كوبا الصديقة في مواجهة الحصار الأمريكي الجائر وغير الشرعي منذ عام 1962.

وتجدد الجمهورية العربية السورية التزامها الكامل ودعمها القوي لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي

والتجاري والمالي المفروض على كوبا. هذا الحصار الظالم الذي يشكل خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. يفخر وفدي بأنه واظب على التصويت لصالح مشروع القرار هذا (A/78/L.5) منذ اعتماده لأول مرة خلال كافة دورات الجمعية العامة.

إن الهدف من استمرار مناقشة هذا البند الهام هو توحيد نداءاتنا لمطالبة الإدارات الأمريكية المتعاقبة برفع حصارها الجائر عن الشعب الكوبي والعدول عن سياساتها القائمة على فرض العقوبات الانفرادية اللاشرعية على شعوب الدول. والتي تزداد شدتها يوماً بعد يوم، حيث في عام 2019 وحده تم تشديد هذه العقوبات من خلال إضافة 243 إجراءً قسرياً جديداً على كوبا.

تحت هذا الحصار اللا إنساني الخانق تزداد نسب الفقر والعوز لدى العائلات الكوبية بسبب الصعوبات التي تواجه الحكومة في تأمين السلال الغذائية المدعومة من قبل الدولة، والتي كلفت خلال العام الماضي ما يزيد على بليوني دولار أمريكي.

وإلى اليوم، تستمر الولايات المتحدة بإجراءاتها القسرية غير القانونية، مستهدفة جميع القطاعات الحيوية والأساسية لحياة الشعب الكوبي عبر ملاحقة الشركات والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى البلد، واستهداف جميع مصادر الدخل والتمويل وتحويل الأموال وترهيب الحكومات والمؤسسات المصرفية ورجال الأعمال التي تتعامل مع كوبا في جميع أنحاء العالم، كجزء أساسي من استراتيجية الولايات المتحدة في عزل كوبا والتسبب في انهيارها الاقتصادي. وعليه، فقد أوقف العديد من البنوك معاملاتها مع كوبا، بما في ذلك تحويلات لشراء الأغذية والأدوية والوقود، ناهيك عن استهداف قطاعات التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية والصحة والصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا والطاقة والرياضة وغيرها. وبالمثل، فقدت العشرات من البعثات الدبلوماسية الكوبية في العالم علاقاتها مع البنوك التي تقدم لهم خدماتها تقليدياً بسبب خوفها من انتقام حكومة الولايات المتحدة.

ورغم كل ذلك، تحافظ كوبا على تقدمها العلمي وتفوقها الطبي، حيث تقدم الخدمات الطبية فيما يزيد على 59 دولة نامية، وتقوم بإنتاج اللقاحات والأدوية بخبرات وطنية. كما عملت أثناء انعقاد قمة مجموعة الـ 77 والصين على إيجاد قنوات جديدة للتعامل وتبادل الثقة مع الاقتصاد الكوبي لكسر الحصار الجائر واللاإنساني على الشعب الكوبي.

إن الجمهورية العربية السورية، حالها حال كوبا وعدد من الدول الأخرى، لا تزال إلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل منفرد وغير قانوني وخارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والتي تمثل إرهابا اقتصاديا يطال كل سوري في حياته اليومية، ويحرمه من الحصول على احتياجاته الأساسية، كما يحد من قدرة الحكومة السورية على توفير الخدمات والدعم لمحتاجيه.

وعليه، تجدد سورية مطالبتها بوضع حد فوري ونهائي لسياسات فرض التدابير القسرية الانفرادية بحق شعوب العالم ومنعها من التمتع بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والرفاه الاجتماعي.

(تكلم بالإسبانية)

ختاماً، إن الجمهورية العربية السورية تتضامن مع أخواتها وإخوتها في كوبا، وتدعم مقاومتهم للحصار الاقتصادي غير الإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة. فالشعب الكوبي له الحق في الحياة والحلم والأمل. وكل من يعتقد أن من حقه أو في وسعه تحطيم الشعب الكوبي فهو يخطئ خطأ جسيماً. فهذه الجزيرة الصغيرة قاومت أعتى الرياح وتحدت أشرس حصار في التاريخ. ولا يحق لأحد أن يخمد رغبة البشرية في الحرية. وستقف سورية إلى جانب كوبا حتى النهاية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغس باريا، في هذه الجلسة.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ونود أيضا أن ندلي بعدد من النقاط بصفتنا الوطنية.

إن موقفنا لا تحدده علاقتنا الطويلة الأمد والخاصة مع الشعب الشقيق لجزيرة الحرية فحسب، بل أيضاً رفضنا للتعسف القانوني الدولي بروح ما يسمي بالنظام القائم على القواعد. ونحن مع الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي نطالب بالرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأمريكي المفروض على كوبا. ونؤيد أحكام مشروع القرار A/78/L.5، الذي قدمته كوبا إلى الجمعية العامة.

ونحن نعترض بشدة على انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية الجسيمة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والميثاق. إن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها بفرض جزاءات غير قانونية من جانب واحد بالالتفاف على مجلس الأمن هي إجراءات استعمارية صارخة في طبيعتها وتستند إلى محاولات منهجية لقمع واضطهاد الأنظمة التي لا تروق لها في جميع أنحاء العالم. وبينما تصور الولايات المتحدة نفاقا الجزاءات المفروضة على بلدان وشعوب بأكملها بوصفها ردودا غير عسكرية على الجرائم ضد الإنسانية وباعتبارها التزاماتها الدولية، فإنها تُؤثر تجاهل العواقب الوخيمة لأعمالها التي تترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة على عامة الناس في جميع أنحاء العالم.

إن الحصار المفروض على كوبا هو مثال نموذجي لسياسة واشنطن الخارجية التي تقوم على الضغوط بموجب مبدأ مونرو، الذي أعادت الولايات المتحدة إحياءه والذي ينطوي على تدخل سافر في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة، وينم عن ازدراء للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان. والحصار المفروض على دولة ذات سيادة لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة أو مواطنيها، واستخدام القيود كقاعدة للعلاقات الحكومية الدولية يقوضان أسس الاستقرار والتنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأصبحت وفود أخرى أكثر صراحة بهذا الشأن، ومنها جيران كوبا في المنطقة الذين يواجهون عواقب الجزاءات المفروضة على كوبا بمستويات مختلفة. ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام، الذي تشمل واجباته تيسير تنفيذ قرارات الجمعية العامة، أن يولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة.

بيد أن هذا ليس كل شيء. إن الممارسة المستمرة لحكومة الولايات المتحدة لأكثر من 60 عاما والمتمثلة في خنق إرادة الشعب الكوبي في المقاومة ليست سوى تحد غير مسبوق لنظام العلاقات الدولية برمته. وتزداد كيفية فهم الولايات المتحدة لمعنى الالتزام بالقانون الدولي – أو بالأحرى تجاهله – وضوحا وينبغي أن تكون مثالا واضحا لمن تساورهم شكوك. ومن المهم التذكير بأنه كانت هناك محاولات تتسم بالغطرسة لتقسيم العالم إلى ديمقراطيات وأنظمة استبدادية، والتي يمكن بل من الضروري، وفقاً لمنطق الولايات المتحدة وحلفائها، فرض جزاءات عقابية غير قانونية عليها كأداة للعقاب الجماعي لبلد ما على اختياره الحر ليكون له طريقه الخاص للتنمية والنظام الاجتماعي والاقتصادي.

واسمحوا لي أيضاً أن أذكر بأن الدول الأعضاء في قمة أهداف التنمية المستدامة قد احتفلت مؤخراً في هذه القاعة بعبور نقطة منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – وهو إعلان سياسي أيده الجميع، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة، واعتمدوه بحفاوة. واتفقنا في ذلك الإعلان على أنه ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب. ولكن استمرار الحصار المفروض على كوبا يتناقض بشدة مع التنمية المستدامة ويجرد جهود الولايات المتحدة، التي يروج لها كثيرا، لتعزيز التنمية الدولية من قيمتها. فالحصار يعيق بشكل خطير تحقيق تحولات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق في البلد ويسبب أضرارا جسيمة للاقتصاد ويقلل بشكل كبير من القدرة على توسيع التجارة والتعاون بين البنوك والمعاملات المالية مع الأطراف المقابلة الأجنبية، وكل ذلك يعيق اندماج هافانا على نطاق واسع في الهيكل المالي والاقتصادي العالمي، مما يعوق في نهاية المطاف قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والخسائر الهائلة التي ألحقها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بالاقتصاد الكوبي جلية. والأرقام تتحدث عن نفسها: إذ وفقاً لكوبا بلغت خسائرها الناتجة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أكثر من 4.8 بليون دولار في الفترة من آذار/مارس 2022 إلى شباط/فبراير 2023 – أي أكثر من 405 ملايين دولار شهرياً. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2023، ارتفع إجمالي الأضرار التي تكبدها الاقتصاد الكوبي طوال تاريخ الحصار إلى 159 بليون دولار.

ومن الناحية الإنسانية، يشكل الحصار عائقاً رئيسياً أمام الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في كوبا، لا سيما في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرعاية الصحية والتعليم والطاقة والأمن الغذائي. إن محاولات الولايات المتحدة تصوير كوبا – التي تقدم المساعدة للمحتاجين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق إرسال أفرقة من الأطباء المدربين مهنياً والإمدادات الطبية – بوصفها دولة راعية للإرهاب، تثير الاشمئزاز بشكل خاص. لكن هذا في الواقع ليس مفاجئاً. وقد لاحظنا أنه خلال جائحة كوفيد-19، رفضت واشنطن تقديم أي استثناءات فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على كوبا، وهو أمر كان من شأنه تمكين هافانا من شراء اللقاحات والأكسجين الطبي وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المنتجات المنقذة للحياة.

وثمة عنصر آخر لا يؤخذ في الحسبان هو دور كوبا البنّاء والمسؤول وسلطتها المستحقة تماما في الشؤون العالمية وإسهامها الخلاق والداعم في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي. وقد عقدت مجموعة الـ 77 مؤخراً مؤتمر قمة ناجحاً بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار في هافانا، مما يدل على أهمية كوبا كمنصة للحوار.

ونعتقد أن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل إنه أيضاً غير قانوني ولا إنساني. هذا التدبير غير المبرر يبرز الطابع غير الإنساني لسياسة الولايات المتحدة في مواجهة الأغلبية المطلقة للمجتمع العالمي، بما في ذلك حتى الحلفاء.

ونأسف لأن 30 عاماً من اعتماد الجمعية العامة قرارات سنوية لم تكن كافية لرفع الحصار. وفي هذا الصدد، نأمل أن تستجيب إدارة الولايات المتحدة والكونغرس أخيراً للنداء العالمي المعرب عنه صراحة وأن تشرع في رفع الحصار المفروض على كوبا وشطب اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، دون أي شروط مسبقة أو انتهاك لسيادتها الوطنية. وتأكيداً لموقفنا المبدئي، سنؤيد مرة أخرى مشروع القرار دون شروط.

إن موقف بلدنا فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا عُبر عنه في بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي الموجه إلى الجمعية العامة وبرلمانات الدول الأعضاء. وقد أرسلنا النص المعني إلى الأمانة العامة لتوزيعه كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيانات التي أدلى بها ممثلو سانت لوسيا، باسم الجماعة الكاريبية؛ وأوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ونرحب بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، والوفد المرافق له.

منذ الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة في عام 1991، نجتمع كل عام للنظر في هذا الحصار الجائر وأثره المدمر على الشعب الكوبي. وخلال تلك الفترة التي دامت أكثر من ثلاثة عقود، أثبت المجتمع الدولي دوماً وبأغلبية ساحقة، من خلال تصويته على هذا القرار، أن الحصار سياسة فاشلة لا تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك حكومة غيانا بموقفها المبدئي المؤيد للقرار الداعي إلى رفع الحصار، تمشياً مع دعمنا الطويل الأمد لحق كوبا في السعي الكامل إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية. لذلك، تدعو غيانا مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء استخدام ذلك التدبير الانفرادي. كما ندعو الولايات المتحدة إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وكان على الحكومة الكوبية أن تواجه العواقب العملية وعواقب السمعة المترتبة على ذلك التصنيف المضلل غير العادل وغير المدعوم بالأدلة. وأضاف هذا التصنيف مزيداً من المصاعب إلى آثار الحصار التي لا تحصى أصلا والبالغة الضرر بالاقتصاد الكوبي.

وفي العام الماضي، احتفلت غيانا وكوبا بمعلم هام – ألا وهو مرور 50 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وخلال تلك

العقود الخمسة، استفدنا كثيراً من الإسهامات النشطة والمتفانية التي قدمتها كوبا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والتقدم الذي أحرزته غيانا في صحة ورفاه سكانها يرجع في جانب كبير منه إلى ذلك السخاء، من خلال تدريب كوبا لمئات الأطباء من غيانا.

وعلى الرغم من المصاعب التي تواجهها حكومة كوبا وشعبها في تنمية البلد بسبب آثار الحصار، تواصل كوبا تقديم الدعم للبلدان النامية الأخرى التي تمس حاجتها إليه، ليس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. ويجب الإشادة بهذا التعاون وتشجيعه، وليس منعه. والواقع أنه لو كانت هناك قائمة يستحق اسم كوبا أن يدرج فيها، فهي قائمة الشركاء الحقيقيين من أجل التنمية. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه إذا أردنا إنجاز وعد أهداف التنمية المستدامة بعدم ترك أحد خلف الركب – وهو وعد يبدو أنه بعيد المنال – فمن الضروري أن نزيل أي عقبة تقف في الطريق. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يشكل عائقا واضحا أمام جهود كوبا في هذا الصدد.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على التزام حكومة غيانا بدعم شعب كوبا ومطالبته برفع هذا الحصار. ولا تزال هناك فرصة لأصدقائنا الكوبيين والأمريكيين، الذين لا يفصل بينهم أكثر من 90 ميلاً من المياه، لسد الفجوات بينهما. ونشجع على رسم مسار جديد للمشاركة في الحوار البناء وإقامة روابط جديدة مرتكزة على الرغبة المشتركة في تحسين الحياة اليومية للشعب الكوبي – بل وفي السلام والأمن والتنمية في منطقتنا.

السيد دارو (دومينيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بداية أن أذكر أن كمنولث دومينيكا ينضم إلى الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في الدعوة إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. هذا الحصار الاقتصادي، المفروض منذ أكثر من 60 عاماً، هو انتهاك صارخ لحقوق الشعب الكوبي ولا يمكن تبريره. إنها حالة تقليدية من التدابير القسرية الانفرادية المطبقة ضد بلد ما، وتظل العقبة الرئيسية أمام التنمية الكاملة للاقتصاد الكوبي. علاوة على ذلك، فإن له تأثيراً خطيراً على معيشة المواطن الكوبي العادي.

ونتيجة لذلك، تعرض أداء الاقتصاد الكوبي لضغوط غير عادية تظهر آثارها في الصناعة، وتقديم الخدمات، وتجارة التجزئة، ونقص الأغذية والأدوية، وتدهور مستوى الاستهلاك والرفاه العام للسكان. وفي الأشهر الأخيرة، بُذلت جهود منتظمة لتحقيق استقرار إمدادات الطاقة في ظل ظروف بالغة التعقيد، نظرا لعدم كفاية جاهزية محطات توليد الطاقة بسبب نقص الوقود وقطع الغيار وغيرها من الموارد الأساسية اللازمة لإصلاحها وصيانتها. ورفع الموردون القلائل الذين يواصلون توريد هذه المنتجات إلى كوبا أسعارهم بدرجة كبيرة تبعاً للمخاطر القطرية.

ويتمتع كمنولث دومينيكا بعلاقات جوار طيبة مع جمهورية كوبا، ولم يُصدر كومنولث دومينيكا ولم يطبّق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعيق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا. وقد رحبت حكومة كومنولث دومينيكا وستظل ترحب بجمهورية كوبا، حكومةً وشعباً، بوصفها عضواً زميلاً في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا، وبوصفها بلداً شقيقاً من منطقة البحر الكاريبي.

وقد استفاد العديد من مواطنينا استفادة هائلة من البرنامج الكوبي للعناية بالعيون، مع تحسينات كبيرة في استعادة الرؤية للمستفيدين. وتواصل كوبا توفير التدريب لأطبائنا للتخصص في مختلف التخصصات، بينما تواصل دعم نظامنا للرعاية الصحية بالممرضات، اللائي كان لهن دور أساسي في النهوض بنظامنا للرعاية الصحية الأولية. وتقدم كوبا أيضاً الدعم التقني في مجال الزراعة إلى كمنولث دومينيكا، بما يكفل حماية أمننا الغذائي. وتستطيع كوبا إنتاج أكثر من 60 في المائة من أدويتها الأساسية؛ غير أن هذا المستوى لم يتحقق منذ شهور بسبب الحصار الذي يحد من قدرة البلد على السداد لمورديها.

ويكرر كمنولث دومينيكا أيضاً الدعوة إلى رفع اسم كوبا من القائمة الانفرادية لوزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، لأن

إدراجها بهذه الصفة أدى إلى تفاقم الحالة. لقد أيدت كوبا ميثاق الأمم المتحدة ودعت المجتمع الدولي دائماً إلى الانخراط في الدبلوماسية بغية حل النزاعات. وأخيراً، يود وفدي أن يسجل مرة أخرى أنه يجب اتخاذ إجراء وشيك وحاسم لرفع هذا الحصار واستعادة حقوق الشعب الكوبي.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أنغولا البيانات التي أدلى بها ممثلو زامبيا، باسم مجموعة الدول الإفريقية؛ وأوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وأذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/78/84) وأن أشجع جهوده لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأود أيضاً أن أنوه بالوفد الكوبي وأرحب به، برئاسة معالي السيد برونو إدواردو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا من أكثر القضايا الدبلوماسية التي نواجهها اليوم إلحاحاً لأنه سائد منذ عقود، على الرغم من أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتجلى ذلك في المناقشات المتتالية في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، حيث صوتت الدول الأعضاء مراراً وتكراراً بأغلبية ساحقة تأييداً لإنهائه الفوري وغير المشروط. ولأكثر من 60 عاماً، ما فتئت كوبا تعاني من آثار وعواقب هذه الحالة التي تعاقب الشعب الكوبي بمنع تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية وإدماج البلد في النظام التجاري الدولي. ولا تزال كوبا تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب أثر القيود والشروط والحواجز التمييزية والتدابير المفروضة التي لا تتفق مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن عرقلة التمويل وأثره على التطبيق خارج إقليم الدولة في أسواق ثالثة. وفي ظل هذه الظروف، لا تتاح للبلد سوى فرص محدودة للحصول على المعدات والتكنولوجيا والمنتجات الصيدلانية المناسبة، ويتعين عليه اللجوء إلى الوسطاء والبدائل بأسعار باهظة ونوعية رديئة للاستجابة لاحتياجات السكان. لذلك فإن التدابير التي ذكرتها تمنع كوبا من تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتترك البلد عرضة لخطر التخلف عن الركب في جهودنا الجماعية لتحسين وضع البشرية.

ويخلص تقرير الأمين العام (A/78/84) إلى استنتاج واضح مفاده أن استمرار الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وإدراج هذا البلد في قائمة الدول الراعية للإرهاب يتنافى مع النظام الدولي القائم على سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك مظهر صارخ من مظاهر ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية الانفرادية في انتهاك واضح لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وتدعو أنغولا مرة أخرى إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، فضلاً عن التدابير الانفرادية والقسرية المفروضة على كوبا، لأنها تهدد حقوق الإنسان الأساسية وتنتهكها، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ومستوى المعيشة اللائق، ولا سيما في ضوء الأزمتين الاقتصادية والغذائية العالميتين الراهنتين اللتين تتطلبان نهجاً متعدد الأطراف وتضامناً دولياً.

ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم جميع المبادرات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لإنهاء الحصار المفروض على كوبا، على أساس احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتزام الدول بموجب القانون الدولي والامتثال لها. وتشجع أنغولا الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على مضاعفة جهودهما الدبلوماسية بالدخول في حوار بنّاء وشفاف بغية التوصل إلى تفاهم سياسي شامل ودائم لتعزيز التعاون الثنائي المفيد للطرفين.

وأخيراً، نحثّ جميع الوفود على أن تؤيد بقوة مشروع القرار الذي قدمه الوفد الكوبي في إطار البند 38 من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/78/L.5).

السيد عمر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: سنغافورة، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ وأوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وموريتانيا، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

لطالما كانت ماليزيا، وستظل، أحد البلدان التي تعارض بشدة فرض تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد، بما في ذلك كوبا. وترى ماليزيا أن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ العلاقات السلمية بين الدول. وترى ماليزيا أن هذه التدابير القسرية الانفرادية تقيد بشدة قدرة كوبا على تحسين اقتصادها وتوفير الاحتياجات الأساسية لشعبها. كما أنها تقيد الأعمال التجارية الحرة والمفتوحة عبر الحدود وتعوق التنمية الاجتماعية لعامة السكان. لقد أصبحت التدابير القسرية الانفرادية حجر عثرة أمام كوبا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتعارض مع روح عدم ترك أحد خلف الركب، كما وعدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبين شهري آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023، تسبب الحصار في خسائر تزيد عن 4,8 بليون دولار لكوبا. إنه مبلغ ضخم من المال كان يمكن استخدامه لتوفير الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى. وكان من الممكن استخدامه لتوفير رعاية صحية أفضل. وكان من الممكن استخدامه لتوفير تعليم أفضل.

كما أن ماليزيا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن هذا الحظر الانفرادي لن يؤدي إلا إلى مشاكل اجتماعية ويثير شواغل إنسانية في الدول المستهدفة. لذلك، ما فتئنا نؤيد مشروع قرار الجمعية العامة السنوي الذي تقدمه كوبا (A/78/L.5)، والذي يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه على كوبا، فوراً ودون شروط.

وتدعو ماليزيا الولايات المتحدة وكوبا إلى حل خلافاتهما بالوسائل السلمية وتجنب أي أعمال يمكن أن تضرّ بالسلام والاستقرار الإقليميين. وتشجع ماليزيا كلاً من الولايات المتحدة وكوبا على تطبيع العلاقات على الفور والسعي إلى تجديد العلاقات الاقتصادية.

السيد روبيندي (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): ننوه بحضور معالي السيد برونو إدواردو رودريغيز باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

وتؤيد زمبابوي البيانات التي أدلي بها باسم مجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

وتود زمبابوي أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. إن تقرير الأمين العام (A/78/84) الذي نناقشه اليوم يبلغنا بأن الحصار، المفروض منذ أكثر من ستة عقود، ما زال يلحق مشقة كبيرة بالشعب الكوبي ويقوض مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بين الأمم، وهي أسس الأمم المتحدة ذاتها. وقد دعت الجمعية باستمرار إلى إنهاء هذا الحصار، حيث شجبت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء هذه السياسة الانفرادية عاماً بعد عام. يؤكد ذلك الموقف الالتزام الجماعي بمبادئ القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتحتم علينا أن نتمسك بتلك المبادئ التي هي في صميم منظمتنا.

لا يزال الحصار يشكل عقبة كبيرة أمام النمو الاقتصادي لكوبا ويعوق التحقيق الكامل لإمكانات شعبها وتحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أظهر شعب كوبا، على الرغم من التحديات الهائلة التي يشكلها هذا الحصار الذي طال أمده، قدرة على الصمود ومثابرة؛ بيد أن استمرار هذه السياسة الشائنة كان حجر عثرة أمام التقدم الملحوظ في مختلف القطاعات، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتنمية المستدامة. ويدرك بلدي زمبابوي، الذي يئنّ أيضاً تحت وطأة آثار التدابير القسرية الانفرادية، إدراكاً تاماً أن هذه الجزاءات هي ازدراء للحق في تقرير المصير وأداة فظة للإكراه لا مكان لها في السياق الحالي للسياسات الحكومية التقدمية والقانون الدولي.

وتكرر زمبابوي دعوتها إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا. إن استمرار تطبيق هذه التدابير الانفرادية يقوّض روح الانفرادية ويقوض الأمم المتحدة ذاتها. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوار البنّاء والتعاون والدبلوماسية ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية في تفاعلاتنا مع الدول الأعضاء الأخرى. علاوة على ذلك، وفي خضم

التحديات العالمية مثل الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات وتغير المناخ وضعف الاقتصاد العالمي، بات من الأهمية بمكان أن تتكاتف البلدان لدعم بعضها بعضاً. والحصار المفروض على كوبا يعوق مشاركتها في الجهود الدولية لمكافحة الأزمة المتعددة الأبعاد التي يواجهها العالم.

في الختام، تؤكد زمبابوي من جديد تضامنها مع حكومة كوبا والشعب الكوبي وتنضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى إنهاء الحصار. ونناشد المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده دعماً لرفع الحصار وتعزيز التعاون الدولي من أجل رفاه جميع البلدان وازدهارها. لهذه الأسباب ستصوت زمبابوي مؤيدة مشروع القرار A/78/L.5، آملين أن نرى هذه المرة تقدماً حقيقياً بشأن هذه المسألة.

السيد مواسوتا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وشعبها لكي أضم صوتهم إلى هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن البند 38 من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

تؤيد تنزانيا البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة الدول الإفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لا يؤثر سلباً على اقتصاد كوبا فحسب، بل ينتهك أيضاً تمتع شعبها الكامل بحقوق الإنسان. فقد حدّ من اقتناء المواد المهمة التي يحتاج إليها الشعب الكوبي لبقائه، مثل الأدوية والمعدات الطبية وغيرها من الضروريات، وزعزع بصورة كبيرة استقرار الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لكوبا. علاوة على ذلك، فإن تطبيق هذه التدابير ضد كوبا ينتهك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ويقوض مبادئ العمل الإنساني.

إن تنزانيا بلد يدعو إلى التعايش السلمي بين الأمم، ويحترم المساواة في السيادة بين الدول، ويؤمن بالتجارة العادلة والمفتوحة بين الأمم. وما زلنا نخالف الظلم، أينما ارتكب، وأياً يكن مرتكبه. إننا نستنكر فرض هذه الجزاءات الاقتصادية الظالمة وغيرها من التدابير القسرية الانفرادية التي تقوض السيادة والرخاء للجميع.

إنه لمن المحبط أن يجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا هنا ويتفقوا على أمور حاسمة لازدهارنا، ثم لا تزال بعض الدول الأعضاء تتلكأ في تنفيذها. على سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2015، وفي هذا المكان نفسه، اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي جملة أمور، يشجع الإعلان الدول بقوة على:

> "الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة." (القرار 1/70، الفقرة 30).

لذلك فقد آن الأوان لأن ننفذ كلامنا ونكفل تمتع الشعب الكوبي بحقه في الحياة إلى أقصى حد.

في الختام، تكرر تنزانيا تأكيد موقفها بتأييد مشروع القرار A/78/L.5 وتدعو إلى الرفع غير المشروط لهذا الحصار بغية تمكين كوبا من التمتع بالإمكانات الكاملة لاقتصادها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذه الجلسة.

وسنستمع إلى بقية المتكلمين صباح غد الموافق 2 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 10/00 في هذه القاعة.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 38 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/15.